الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales.

جامعة محمد خيضر–بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلومالتجارية

الموضـــــــــــــــــــــــوع

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي

دراسة حالة: الجزائر خلال الفترة 2006-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
✓ شرقي وفاء

الأستاذة المشرفة:
بن إسماعين حياة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
1	السبتي وسيلة	أ.د	رئيسا	جامعة بسكرة
2	بن إسماعين حياة	أ.د	مشرفا	جامعة بسكرة
3	مياح عادل	د.	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2022 /2023

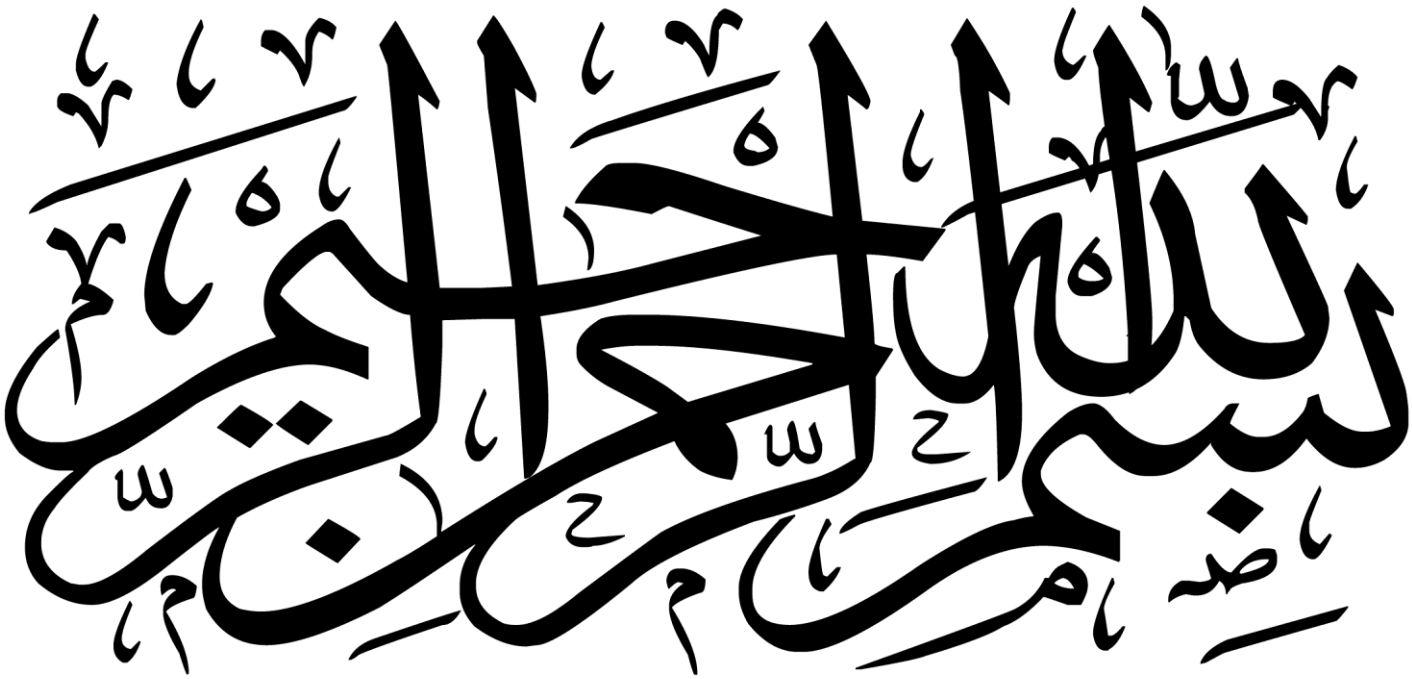
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله تعالى قبل كل شيء الذي أعنانا ووفقنا وهيأ لنا من أسباب الصحة والعافية والقدرة، ما أمكننا من إنجاز هذه المذكرة، بعد شكره تعالى نقول: وطيب لنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر والتقدير والاحترام للأستاذة المشرفة " بن سماعين حياة"

ونشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل

شكـــرًا جزيـــلاً

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر	72
02	أهم المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري	75
03	أهم تطورات الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر	76
04	اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2006-2020)	81
05	مكانة الجزائر في بيئة أداء الأعمال	82
06	توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	85
07	أهم الدول المستثمر في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	86
08	التوزيع القطاعي على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	87
09	الهيكل النسبي	92

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	دراسة استقصائية مع أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات	70

02	اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2006-2020)	**82**

فهرس المحتويات

إهداء .....

شكر وعرفان .....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال .....

فهرس المحتويات .....

الملخص: .....

مقدمة.....أ

الفصل الأول:أ الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشروالنمو الاقتصاديأ

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 9

المطلب الأول: تعريف ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر..... 9

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 9

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.....11

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر 12

الفرع الأول: إنشاء فرع جديد واقتناء شركة قائمة 12

الفرع الثاني: إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك والاندماج 13

المطلب الثالث: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر 15
الفرع الأول: معدل العائد على الاستثماري وسعر الفائدة..... 15
الفرع الثاني: تكاليف الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق 16
المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر 17
الفرع الأول: مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر 17
الفرع الثاني: استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر 18
المبحث الثاني: ماهية وخصائص النمو الاقتصادي 20
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه وأنواعه 20
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي 20
الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي 21
الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي 24
المطلب الثاني: محدّدات ومقاييس النمو الاقتصادي وطرق قياسه 25
الفرع الأول: محدّدات النمو الاقتصادي..... 25
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي..... 28
المطلب الثالث: النظريات المفسّرة للنمو الاقتصادي 33
الفرع الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي 33
الفرع الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي 35
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي 38
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي..... 38
المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي 40

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التجارة الخارجية 41
خلاصة الفصل الأول 42

الفصل الثاني: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

تمهيد 44
مقدمة الفصل الثاني 45
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 47
المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 47
الفرع الأول: مراحل تطور قانون الاستثمار في الجزائر 47
الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر 53
الفرع الثالث: ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 56
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه 57
الفرع الأول: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر 57
الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 58
الفرع الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر 66
الفرع الرابع: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 68
المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2006-2020..... 71
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لبعض المؤشرات..... 71
الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري 71
الفرع الثاني: مؤشرات تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر 78

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2020).....80
الفرع الأول: اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2006-2020.....80
الفرع الثاني: تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر 83
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2017 86
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....86
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 88
المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2020.....89
الفرع الأول: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر:.....90
الفرع الثاني: دراسة النتائج المحلي الإجمالي 92
الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي 93
المطلب الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر 95
الفرع الأول: المقومات القانونية والإدارية.....95
الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 97
خلاصه الفصل الثاني 99
خاتمة..... 101
قائمة المصادر والمراجع..... 105

الملخص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين في دول العالم بشكل عام، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في تحفيز النمو الاقتصادي وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستعمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020/2006 وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وأن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني العديد من المعوقات والمشاكل رغم كل الجهود المبذولة لتحسينه ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي الناتج المحلي الجمالي الاستثمار المحلي.

Abstract:

Foreign direct investments are of interest to many researchers, thinkers, and economists in the countries of the world in general, and in developing countries in particular, given the great importance they play in stimulating economic growth. This study aims to analyze the impact of foreign direct colonialism on economic growth in Algeria during the period 2006. /2020 The study concluded that the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria is small and that the investment climate in Algeria suffers from many obstacles and problems despite all efforts made to improve it, which negatively affected foreign direct investment flows to Algeria.

Key words:

Foreign direct investment, economic growth, gross domestic product, domestic investment.

مقدمـــة

تمهيد

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية في ضل تقلص مصادر التمويل وتصاعد مؤشرات المديونية، مما يجعل السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل تمكن من محاولة الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عملت جاهده على تحسين الاستثمار من خلال تهيئه الأوضاع والدروس القانونية والتنظيم وتحسين البيئة الاستثمارية من خلال جمله من الإصلاحات المعتمدة بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية باعتبارها أحد الأليات الأساسية.

لتحسين هيكل الإنتاج وتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات.

ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول حصول على هذه الصفقات لتحسين مستوى اقتصاداتها من خلال تشكيل قاعده إنتاجيه تساهم في النمو الاقتصادي.

طرح الإشكالية:

وبناء على ما سبق تم طرح التساؤل الآتي كإشكاليه رئيسية:

❖ **ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي؟**

يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جمله من الأسئلة الفرعية:

✓ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي أهم نظرياتها؟

✓ تعريف النمو الاقتصادي؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له؟

✓ هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي؟

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع منها:

❖ **تزازي رفيق:** الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكره ماجستير قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر

باتنة 2008 تمحورت الدراسة حول قياس تأثيره الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دوله وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر مقاربة اقتصادية، أما في تونس كان التأثير سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد بأن تونس لم تستفد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المغرب فنلاحظ أن التأثير كان إيجابيا لكن في فترة محدودة

- **صياد شاهيناز**: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مذكره ماجستير في الاقتصاد التخصص مالية دولية جامعة وهران2012/2013 تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مداخل الاستثمار في الجزائر ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر.
- شوقي جبار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصادي دراسة حاله الجزائر أطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية جامعه العربي بن مهيدي أم البواقي2018/2014 تمحورت إشكالية الدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى المساهمة في إثراء الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات المباشرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر وتقييم مدى فعالية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سلبي وذو معنوية إحصائية كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والصادرات وأن مناخ الاستثمار الأجنبي يعاني العديد من العقبات المتعددة.

فرضيات الدراسة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية البديل الرئيسي للاقتراض الدولي.

توجد عده نظريات ومحددات مفسره للاستثمار الأجنبي المباشر.

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كميه السلع والخدمات والمنتجات في محيط اقتصادي معين.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكاليه البحث اعتمدنا في دراستنا للجانب النظري على المنهج الوصفي بوصف مختلف المفاهيم والنظريات حول الاستثمار الأجنبي الاقتصادي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تقديم قوانين الاستثمار في الجزائر، المنهج التحليلي في تحليل واقع الاستثمار الأجنبي وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعه من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي:

- ❖ إبراز أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- ❖ تحليل توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي.
- ❖ إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

- ❖ اهتمام الدول النامية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ التعريف على واقع الاستثمار في الجزائر.
- ❖ يعد النمو الاقتصادي في الجزائر من المواضيع الهامة كونها تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار في البلاد.
- ❖ الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع.

حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث توجب علينا الالتزام بإطار مكاني وزماني محدود

الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائر.

الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة ما بين (2006-2020)، في حدود توفر المعطيات.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الدراسة لازدياد أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعززة لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على تقلب التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المصنعة.

هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

- ❖ **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فتناول مفاهيم حول النمو الاقتصادي فيه حيث تناول المبحث الثالث علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى دراسة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2020) والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتناول المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006-2020) أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020) وذلك من خلال علاقة الاستثمار الأجنبي بالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة وذلك لما يعود عليها من منافع سواء للدول المضيفة ولي المستثمر الأجنبي هذا ما أدى إلى تنافس الدول الأجنبية المباشرة من خلال التخلص من الحواجز والعراقيل ومنح المستثمر الأجنبي الحوافز والضمانات وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم تسعه الدول وذلك بهدف تحسين المستوى المعيشي أفراد ويعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات تتم من خلالها التمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

هذا وقد تناولت أغلب الدراسات الاقتصاد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك من خلال أن الاستثمار الأجنبي يعد اهم وسيله للتمويل العراقيل المصاحبة للاستثمارات ومن اجل الإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول ما هي الاستثمار الأجنبي المباشر**
- **المبحث الثاني ماهية النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثالث علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي**

المبحث الأول: ما هي الاستثمار الأجنبي المباشر

ولقد تطرقنا في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تعريف ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر المطلب الثاني أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المطلب الرابع مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

اهتم عدد كبير من الباحثين في دراستهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي ويعد هذا المصطلح جديدا في تاريخ البشري دول من خلال برامجهم إلى تحقيق معدلات نمو إيجابيه إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تحقيق الرفاهية قسمت المبحث الثالث إلى ثلاثة

مطالب هي كتالي المطلب الأول تعريف وخصائص المطلب الثاني محددات ومقاييس النمو الاقتصادي أما المطلب الثالث النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي واستراتيجيته

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تعتبر الاستثمارات الأجنبية مصدرا تمويلي بالنسبة الاقتصاديات الدول النامية حيث تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصاحبها نقل تكنولوجيا متطورة ومعارف وكذا تقنيات جديده للتسيير بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية الدول المضيفة وتحسين قنوات التسويق للسلع ومن القطاعات مع صناعات المتقدمة يؤدي ذلك إلى تح تكوين وخبره اليد العاملة هذا بالإضافة إلى تخلص من البطالة وتحوز هذه العلاقة من خلال أربعه مؤشرات من خلال المطالب التالية:

الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي المطلب الثاني الاستثمار الأجنبي والعمالة المطلب الثالث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار محلي وأخيرا مطلع الرابع الاستثمار الأجنبي وتطور التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا فقد أخذ اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نظرا للإمكانيات التي يوفرها للدول النامية، ومن أجل أخذ فكرة عامة عن هذا النمط من الاستثمار سنتطرق إلى عدّة تعاريف شاملة عنه.

المطلب الأول: تعريف ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أعطيت عدّة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف العديد من الباحثين الاقتصاديين، ونذكر أهمها في النقاط التالية:

يعرّف "طاهر موسى عطية" الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام شخص أو منظمة من بلد معيّن باستثمار أمواله في بلد آخر، سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية، وذلك بهدف تحقيق عادي. **(عطية، 2000، صفحة 174)**

كما يعرّفه "عمر صقر" على أنّه يتمثل في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلّها، في إطار مشروع معيّن في دولة خارج دولة الإقامة، مع قيامه بالمشاركة أو السيطرة على الإدارة والتنظيم. **(صقر،، 2001، صفحة 41)**

بينما يرى "هيكل عبد العزيز فهمي" أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى، بشراء هذه الشركات أو إنشاء شركات جديدة وتزويدها برأسمالها الأساسي وبزيادة رأس مال الشركات موجودة أصلا.

وممّا نلمسه من هذا المعنى أنه يتضمن إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله. **(فهمي، 1985، صفحة 956)**

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTA) فالاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدّرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (أي البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (أي البلد المستقبل للاستثمار)، ولأغراض هذا التّعريف، تعرف الشركة الأم على أنّها الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأسمال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة 10% من أسهم الشركة، وتسمّى الشركة المحلية وحدة أو فرع. **(خضر، 2004، صفحة 5)**

ويعرّف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة، أو ما يساوي هذه النسبة في الشركة الغير مساهمة. **(بعداش، 2007/2008، صفحة 50)**

وحسب تعريف منظمة التّجارة العالمية (OMC) هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (بلد المنشأ) والذي من خلاله يمتلك ويستعمل أصولا في بلد آخر (البلد المضيف)، وذلك بنية تسييرها.**(Mommet, 1998, p. 2)**

وتعرّف "الأنكتاد" الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم على دولة ضعيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما. **(الإستثمار، 2008، صفحة 2)**

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضي، حيث أنّه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، وأيضا السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى أنّ التّدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتّب عليها

مديونية، ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محدّدة في أوقات محدّدة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنّه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير. **(Hassan، صفحة 1.2)**

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدّد مزايا الاستثمار الأجنبي خاصة وأنّ الدول النامية تعاني من نقص في عنصر الخير ومواكبة التطورات التكنولوجية التي تنمو يوما بعد يوم، ومن هذه المزايا التي تجعل الدول النامية تفتح أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

- تساعد الاستثمارات الأجنبية العمال المحليين في زيادة مهاراتهم الفنية والتكنولوجية والإدارية، الأمر الذي يكسبهم خبرة واسعة تعود على وطنهم بالإيجاب.
- يُعدّ الاستثمار الأجنبي وسيلة فعالة وحيدة للقضاء على مشكلة البطالة، حيث تطلب هذه المشروعات عمالة، فكلّما زادت المشروعات الاستثمارية الأجنبية كلّما قلّت نسبة البطالة.
- توفر الشركة الأجنبية للشركات المحلية كل ما تحتاج إليه من آليات، الأمر الذي يساعد الشركة المحلية على صناعة منتجاتها بالمواصفات العالمية.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية في تطوير الدول النّامية، حيث تستخدم أرباح هذه المشروعات في زيادة نطاق الصناعة المحلية.
- خلق حالة تنافسية بين منتجات الشركة الأجنبية ومنتجات الشركة المحلية الوطنية.
- ارتفاع أجور العمال بالشركات الأجنبية، الأمر الذي يُحقق لهم حياة كريمة وحياة اجتماعية أفضل.
- توطيد العلاقات بين الشركة الأجنبية الأم وفروعها في الدول النّامية.

(Almarsal.com/post/939236)

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: إنشاء فرع جديد واقتناء شركة قائمة

بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج، ويعتبر بمثابة الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي إلى غاية سنوات السبعينيات أين كانت معظم استثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول الصناعية (و م أ، فرنسا، اليابان...الخ)، والتي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها، وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل، وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنّى لتملكه الشركات اختيار موقع إنشاءه وامتلاك حق الإشراف والتحكم في سير نشاطه وأهدافه، ومن ثمّ تحمل المسؤولية وتوفير رأس ماله، وتقنيات التكنولوجيا وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي والأهداف المسطرة وكل ما يتعلّق بنشاطه...الخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تضمن تبعية هذا الفرع لها فيما يخص كل الاختصاصات المتعلقة بمختلف الأنشطة (الإنتاج، التموين، التسويق، المبيعات...)، وتسعى الشركات الدولية أيضا في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون، بغرض التوسع والنمو وتحقيق الأرباح الإضافية، وكذا القيام بالتجارب العملية في دولة مضيفة، والتخلص من الضرائب الباهظة في دولة المقر الرئيسي، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فرع لشركة في دولة أخرى. **(علي بن إبراهيم العجلان،علي فتحي تهامي، 1997، صفحة 177.178)**

عندما قرّر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة، وبالتالي يتحقق ذلك على أرض الواقع، فهذا يعني أنّ هذا المستثمر الأجنبي ما جسّده بالفعل استثمارا مباشرا أجنبيا في شكل اقتناء مؤسسة موجودة.

إنّ تحقيق هذا النّوع من الاستثمار المباشر الأجنبي في الواقع العملي مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين؛ **هما: (ناجي، 2006، صفحة 101)**

1. مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة، ومدى تفصيلات وخيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى.
2. مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمل الأعباء التي ستنجر أصلا عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة.

الفرع الثاني: إنشاء شركة ذات الاستثمار المشترك والاندماج

إنّ الاستثمار المشترك أو المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك كأنّه مؤسسة منفصلة تملّكتها شركتان أصليتان، فإنّه يعطي مزيد من الفرص في اقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر ممّا تتيحه الأشكال الأخرى من التحالفات، كما أنّ التحالفات المشتركة توفر فرص أكبر للاحتكار.

ثم إنّ هذا الشكل يتجلّى ميدانيا من خلال تعاقد طويل الأجل بين طرفين، الأول يمثل الطرف الوطني، والثاني يتمثل في الطرف الأجنبي، شركات أجانب، ومنه يتسنّى من خلاله إنشاء شركة ذات رأسمال مشترك، أي شركة جديدة ومستقلة من حيث الرأسمال الخاص بها وكذا الاستراتيجية المتّبعة والأهداف...الخ.

وانطلاقا من ذلك فالاستثمار المشترك بين الشركتين يتجلّى على أساس الشراكة الأجنبية؛ فهذه الأخيرة هي الكيان الذهني القائم بين الشركات والمبنية على علاقات مميّزة عمادها البحث المشترك في الميدان المتوسط والطويل، والموجه إلى خلق وتوسيع المتطلبات الضرورية.

إنّ الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يقوم على أساس هذا الشكل، يسمح لطرفين بموجب التعاقد، بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة والتي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معيّن، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية، إذ هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق تحمل مشترك للمخاطر، وكذلك مواجهة المنافس. **(جوردان، 1996، صفحة 195)**

ويعكس هذا الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يبرز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية، والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدماتية، أين يتجسّد ميدان هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع شركات دولية، وكذلك امتلاك حصة من رأسمال شركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

ولقد أضحى الشكل الغالب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بفعل نمو هذا الأخير ما بين الدول المتقدمة منذ عقد الثمانينات، وبهذه العملية فإن مؤسسة ما تأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق حصولها على 50% من حقوق الملكية؛ أي من رأس مالها.

وبالتالي ثمّة عوامل أساسية في الواقع تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة الاندماج والتملك، وتتلخص هذه العوامل؛ فيما يلي: **(جوردان، 1996، صفحة 203)**

- البحث عن أسواق جديدة ومن ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها.
- اختراق الأسواق وبالتالي الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى.
- تقاسم المخاطر
- حوافز مالية وشخصية.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسري من خلال هذه الأشكال الرئيسية المنتشرة في شتى أنحاء العالم، إلاّ أن عملية تجسيدها من طرف الشركات الأجنبية وخاصة منها الدول المتقدمة واستقطابها من طرف الدول المضيفة وخاصة منها الدول النامية، هي عملية تتوقف على مدى تفصيلات مختلف تلك الأطراف بشأن ذلك، وبالتالي درجة تطبيق كل من تلك الأشكال على أرض الواقع كانت تتوقف على تفصيلات مختلف تلك الأطراف الشركات الأجنبية والدول المضيفة.

المطلب الثالث: محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في العالم لعام 1998 إلى أنه هناك عوامل أساسية تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد، وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية ما؛ هي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان في أصول مختلفة وملكيته لتلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة المنافسة في العالم المفتوح. **(السلام، 2001، صفحة 121)**

وفي ذلك أيضا أشارت أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات الاستثمار تلك المبنية على أساس الوضع الداخل لشركة متعددة الشركات، من حيث مدى الإمكانيات المتوفرة لديها، وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلّف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج. **(بسيوني، 1986، صفحة 81)**

الفرع الأول: معدل العائد على الاستثماري وسعر الفائدة

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الرئيسية والهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كون القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلاّ بعد توقع العائد الأعلى، بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية والغير تجارية، مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة. **(المجيد، 1998، صفحة 17)**

كما تشير الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي لتقلبات العوائد المختلفة، إلاّ أنّ المشروعات الاستثمارية ذات العائد المتقلب يكون أكثر عرضة للتأجيل، ونخلص إلى أنّ الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في عين الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية.

وفي هذا الصدد أوضح "Loupez" عام 1999 في دراسة أجراها حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في

بداية التسعينيات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية. , **Mohamed Al Arian) Mohamed El Gamel, july1997, p. 72)**

الفرع الثاني: تكاليف الإنتاج والتكنولوجيا والتسويق

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج **(عبيد، 2002، صفحة 54)**

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها "Karring" سنة 1995 على شركة دولية أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، ومنذ أوائل التسعينيات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم. **(عبيد، 2002، صفحة 56)**

وتتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته، وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية، سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج، أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية، وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

ومنه يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي، أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، إذ يلاحظ أن هناك 6 دول تتّسم شركاتها بالتكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة (الو م أ، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، سويسرا، هولندا...)، وهاته التكنولوجيا تمكّنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق. **(عبيد، 2002، صفحة 50)**

كما تشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء، إضافة إلى ذلك فإن القدرة التفاوضية والسلطة السياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات مع حكومات الدولة المضيفة.

ويلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد بدوره الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، إذ تمتلك تلك الشركات إمكانية تسويقية عالية ومتطورة، وذلك بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تميز منتجاتها، وبالتالي سهولة ولوجها للأسواق المختلفة بكفاءة عالية. **(عبيد، 2002، صفحة 55.53)**

المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك الكثير من العوامل المؤثرة التي تعمل على توجه الاستثمار نحو المجالات التي تضعها في بوتقة للعملية الاستثمارية، وعليه تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل فيما يلي:

البحث عن المصادر: ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول، لا سيما تلك الغنية بالمواد الأولية؛ كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

البحث عن الأسواق: ويهدف هذا النوع إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والإقليمية)، لا سيما التي كانت يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة، كالسوق الأوروبية.

البحث عن أصول استراتيجية: ويتعلّق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك، أو شراكة بخدمة أهدافها الاستراتيجية. (خضر، 2004، صفحة 32)

الفرع الثاني: استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- تسهيل الوصول إلى الأسواق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقليل قيود الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا توفير ظروف مفتوحة وشفافة، ومنه يمكن الاعتماد عليها لجميع أنواع الأعمال المحلية والدولية.
- إنشاء وكالة ترويج الاستثمار، قد يكون وكيل الترويج الناجح قادرا على جذب المستثمرين الدوليين المؤهلين، وللعمل كقناة بينهم وبين الاقتصاد المحلي، من ناحية أخرى يجب أن يكون بمثابة متجر شامل لمتطلبات المستثمرين في البلد المضيف.
- النظر في القطاعات والأنشطة التي يجب استهدافها بعناية، وقد تتأثر قرارات الاستثمار والموقع الخاصة بالموردين بقرارات أكبر المستثمرين متعددي الجنسيات في الاقتصاد المضيف. **(مركز الدراسات الاقتصادية، 2009، صفحة 4)**
- إنشاء البنية التحتية اللازمة لجذب المستثمر في الجودة، مثل مرافق النقل القريبة المناسبة (المطارات والموانئ)، وإمدادات طاقة كافية وموثوقة، وقوى عاملة ماهرة بشكل كاف، ومرافق للتدريب المهني للعاملين المتخصصين، وكلها يجب أن تكون مصممة بالشكل الأمثل بالتعاون مع المستثمر.
- توثيق الروابط الخلفية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد المحلي، والسماح للوافدين الأجانب بممارسة ضغوط تنافسية على مورد يهم المحليين من أجل تعزيز القدرة التنافسية لهذا الأخير، وكذا السماح بأشكال متعددة من المساعدة المباشرة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية.
- تشجيع تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات السكان الأصليين، وتعتبر الشركات المحلية التي أسسها مدراء عملوا سابقا في شركات عالمية أكثر إنتاجا وإنتاجية من غيرها.

- تسهيل دخول المستثمرين الأجانب المباشرين لأول مرة في الشركات الأجنبية غير المرتبطة بالفعل بشبكة واسعة من الشركات التابعة، وهي أكثر تقبلا لإقامة علاقات مع الموردين المحليين. **(مركز الدراسات الاقتصادية، 2009، صفحة 5)**

المبحث الثاني: ماهية وخصائص النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه وأنواعه

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

ويُعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، ويمن تعريف التوسع الاقتصادي بأنه الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أنّ النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي معدل نمو الدخل الفردي. **(خشيب، تاريخ التصفح: 2023/05/26)**

كما يُعرّف "سيمون كازنت" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971م بأن النمو الاقتصادي هو: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المناسبة إلى التقنية المقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها. **(نصر، 2013، صفحة 5)**

ثم إنّ النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحدّدة، وتُقاس بحجم التغييرات الكمية الحادثة، في حين أنّ التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا.

في حين يعرّفه الدكتور "محمد زكي الشافعي" بأنه مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي **(صليحة مقاوسي، هند جمعوني، 2009، صفحة 54)**، ويسانده في هذا الرأي "أوجيست سوانينيبريج" إذ يعتبر النمو الإقتصادي بمثابة الزيادة في الدخل الوطني أو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما، ويعد النمو أيضا إجمالي الناتج المحلي للفرد، بالإضافة إلى ذلك يعدّ دليلا على نجاح النشاط الإقتصادي لأي دولة. **(عبيد، 2002، صفحة 72.73)**

أما "Skyznets" يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية إلى سكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية قائمة على التقدم التكنولوجي، والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يحتاج إليها الأمر. **(فهمي، 1985، صفحة 351)**

وقد بيّنت إحدى الدراسات الشروط التي ينبغي على النمو الاقتصادي أن يحققها، وتتمثل فيما يلي:

- يجب ظان يؤدي زيادة الناتج الإجمالي إلى زيادة نصيب الفرد منه، أي أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل يجب أن يفوق معدل النمو السكاني والذي يمثل عائقا أمام النمو الاقتصادي.
- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، وهذا يعني أن الزيادة النقدية في دخل الفرد يجب أن تفوق الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم).
- يجب أن تكون الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو متوسط نصيب الفرد مستمرة في الأجل الطويل وليست مؤقتة وعابرة، أي أن النمو لا يزول مع زوال الأسباب التي أدت إلى حدوثه. **(جباري، 2015، صفحة 10)**

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

لقد تمّ تحديد خمس خصائص أساسية للنمو الاقتصادي، ونوجزها في النقاط التالية:

أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو الاقتصادي

في الفترة الحالية مرت الدول المتقدمة في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1770 إلى غاية وقتنا الحاضر؛ بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، إذ بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج

في تلك الدول خلال الـ 200 سنة الماضية نحو 2%، و1% بالنسبة للنمو السكاني، و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي.

وقد تضاعفت هذه المعادلات خلال الـ36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج، و27 سنة بالنسبة للنمو السكاني، و24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي؛ حيث تضاعفت تلك المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وكذلك تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات، وكذا معدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي تضاعف من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر.

ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

وتعتبر الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، إذ أكدت جلّ الدراسات أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدّد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تلك الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دقة الإنتاج. **(وعيل، 2014، صفحة 42)**

ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

لقد سجل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة عبر مراحل مختلفة، المعدل المرتفع المتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، إذ يتمثل هذا التغير الهيكلي في مجمل التحولات التدريجية من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، وقد صاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية، ذلك من خلال التطور من الشركات الشخصية إلى الشركات غير الوطنية ومتعددة الجنسيات.

ومن ثمّ التحول في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى الأنشطة الصناعية والخدماتية والحضرية. **(وعيل، 2014، صفحة 47)**

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والفكري

من المتعارف عليه أن التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تصاحبه تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات الفكرية، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بـ: "التحديث" (Modernisation)، وتتجلى هذه العملية في مجموعة من المظاهر، ذلك من خلال تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج، وكذا التوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، وبالتالي تطبيق أساليب جديدة في سبل الحياة اليومية، ومنه النهوض بمجتمع علمي تكنولوجي منفتح على العالم الحاضر. **(عبيد، 2002، صفحة 86)**

خامسا: الإمداد الاقتصادي الدولي

تبين هذه الخاصية دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، إذ هناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، كذلك من خلال فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، وكذا من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات...الخ. فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة ومتوفرة من قبل.

كما فتحت تلك الإمكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول النامية، ففي بدايات القرن العشرين كانت هناك سيطرة استعمارية لتلك الدول المتقدمة على الدول النامية، الأمر الذي أدى التوسع الاقتصادي لدول الشمال، وذلك حتما من خلال الحصول على المواد الأولية الرخيصة وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات (الدول النامية). **(وعيل، 2014، صفحة 47.48)**

الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

أولا: النمو التلقائي:

هو ذلك النوع الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي، الذي كان نتيجة جملة من الأسباب، وهي:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- حدوث تراكم رأس المال.
- تكوين السوق

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شراراته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما الدول النامية فإن التبعية للخارج كمصدر ونتيجة له في آن واحد. **(سمري، 2015، صفحة 6.7)**

ثانيا: النمو العابر:

يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، وفي الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول، وعندما تزول هذه العوامل يزول معها النمو، ويتصف العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم الدول النامية، كالتحسين المؤقت أو المفاجئ في تجارتها الخارجية. **(حمدان، 2015، صفحة 73)**

المطلب الثاني: محدّدات ومقاييس النمو الاقتصادي وطرق قياسه

الفرع الأول: محدّدات النمو الاقتصادي

إنّ عملية النمو الاقتصادي هي ظاهرة معقدة تماما، والتي تتأثر بعوامل عديدة ومختلفة، إذ توصل العلماء الاقتصاديون من خلال دراساتهم إلى سلسلة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي تمثل في مجملها ضرورة حتمية لتحقيق عملية النمو الاقتصادي، ومنه سنتطرق إلى تلك العوامل في النقاط التالية:

أولا: العوامل الاقتصادية:

إن دفع عجلة النمو الاقتصادي يتم بفعل العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

1-الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ذلك من خلال توفر المياه والأرض الصالحة للزراعة، وكذا مصادر الطاقة كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى...الخ، لكن سوء التوزيع والاستهلاك الخاطئ لهذه الموارد والمبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية، ما هو إلا سببا في تدني الوضع الاقتصادي، إلاّ أن هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية ورغم ذلك نجدها حققت معدلات نمو جيدة. **(التميمي، 2015، صفحة 21)**

2-الموارد البشرية:

إن المورد البشري يحتل مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي، فهو يعني القدرات والمواهب والمهارات لدى الأفراد، والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وبالتالي يلعب المورد البشري دورا مهما في عملية التنمية. **(Ne.Thi، 2009، صفحة 12)**

ثم إن تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري؛ أي الاستثمار في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب وكذا الصحة والتغذية، وغيرها من البرامج الأخرى التي تنعكس بدورها على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، ممّا يؤدي إلى استغلال كفء للموارد الاقتصادية. **(T.R.Jain ;O.P.Khanna;Vir Sen: , 2012, p. 12)**

ومنه فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

3-تكوين رأس المال:

يتمثل رأس المال في الثروة التي تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة، كما أنه ذلك المخزون من العوامل المادية المتعددة للإنتاج**(Ne.Thi, 2009, p. 10)** ، ومنه يمثل هذا العنصر أحد العوامل الأخرى المهمة لنمو وتطور الاقتصاد. ويتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل أساسية، **(التميمي, 2015, p. 86)** هي:

- حجم المدخرات الحقيقية في البلد، والذي يعتمد على الرغبة والقدرة على الادخار.
- وجود المؤسسات المالية والانتمائية لتعبئة المدخرات وتحويلها إلى القنوات المطلوبة.
- استخدام هذه المدخرات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية.

إن انخفاض الادخار في الدول المختلفة هو ناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي، وبالتالي فإن رفع معدل الادخارات الفردية لهذه الدول لا يمكن تحقيقه فقط من خلال الادخار الاختياري، وإنّما يستدعي اللجوء إلى الادخار الإجباري، هذا الأخير الذي يساهم بدوره في تقليل الاستهلاك.

4- التقدم التكنولوجي:

تحظى التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي للبلد، فالتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج، التي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا، وفي هذا الصدد أشار أب الاقتصاد "آدم سميث" إلى الأهمية العظيمة للتقدم التكنولوجي في التقنية الاقتصادية، كما اعتبر "دافيد ريكاردو" تنمية الاقتصاديات الرأسمالية على أنها سباق بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني) **التميمي(38.39 .p ,2015 .,**

ثانيا: العوامل الغير اقتصادية

مثلما تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، كذلك فإنّ العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتتمثل أهم العوامل غير الاقتصادية للنمو فيما يلي:

1- انتشار التعليم:

إن انتشار التعليم على نطاق واسع هو عنصر مهم للغاية في النمو الاقتصادي للبلد، حيث أكد "K.J.Garlbraith" في كتابه (التنمية الاقتصادية) على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد يشير "Walter Krause" إلى أن التعليم يجلب الانقلابات والثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي. **(الله، 2014، صفحة 124)**

2- العامل السياسي:

إن النمو الاقتصادي للبلد يتأثر بشكل كبير ببيئته السياسية، حيث يعتبر كل من الاستقرار السياسي والإدارة القوية أمر فعال في النمو الاقتصادي الحديث، فكلّما زاد الاستقرار السياسي في البلد كلّما زادت درجة ثقة الأفراد في الدولة.

وبالتالي يتم وضع الخطط الطويلة الأجل، ويمكن لعملية النمو أن تستمر دون أي عوائق، كما أنّ وجود جو من السلام في البلد، إضافة إلى القوانين والأنظمة الجيدة يعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة، وبالتالي سيكون هناك المزيد من تكوين رأس المال نتيجة للاستقرار السياسي والإدارة القوية. **(الله، 2014، صفحة 125.126)**

3- العوامل الاجتماعية:

ترتبط عملية النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتغيرات الاجتماعية، تشمل العوامل الاجتماعية والمواقف والسلوكيات الاجتماعية، القيم والمؤسسات الاجتماعية، والتي تتغير مع توسع وانتشار التعليم، إضافة إلى انتقال الثقافات من مجتمع إلى آخر.

ثم إنّ الثورة الصناعية التي حدثت في إنجلترا ودول أوروبا في القرن الثامن عشر، تأثرت إلى حد كبير بالتوسع في التعليم ممّا أدى إلى ظهور الاكتشافات والاختراعات الجديدة، وبالتالي تغيرت المواقف والقيم والمؤسسات الاجتماعية، وتمّ استبدال نظام الأسرة المشتركة بنظام الأسرة الواحدة الجديد، مما أدى إلى مزيد من التنمية الاقتصادية السريعة في هذه الدول. **(Ne.Thi، 2009، صفحة 21)**

ومنه فمجمل هذه التغيرات الاجتماعية والمؤسساتية المناسبة تساهم بشكل فعال في زيادة عرض رأس المال، وتطوير الكفاءة العلمية والمعرفة التقنية.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يستخدم الاقتصاديون مقاييس النمو الاقتصادي للمنطقة أو الأمة بعدد من الأشياء بما في ذلك إمكانات الاستثمار لتقييم مستوى المعيشة في المواقع، ولتطوير النمو المالي في المستقبل.

وتتلخص هذه المقاييس في النقاط التالية:

أولا: إجمالي الناتج المحلي:

وهو الامتداد المنطقي لقياس النمو الاقتصادي من حيث النفقات النقدية، إذا أراد الإحصائي فهم الناتج الإنتاجي لصناعة الصلب مثلا، فإنه يحتاج فقط إلى تتبع قيمة الدولار لكل الصلب الذي دخل السوق خلال فترة محددة.

ثم أجمع بين مخرجات جميع الصناعات مقاسة بالأموال التي يتم إنفاقها واستثمارها، وستحصل على إجمالي الإنتاج، على الأقل من الناحية النظرية.

إن المثال القائل بأن النفقات تساوي الإنتاج المباع لا يقيس في الواقع الإنتاجية النسبية، ولا تنمو القدرة الإنتاجية للاقتصاد بسبب تحرك المزيد من الدولارات، ومنه يصبح الاقتصاد أكثر إنتاجية كون الموارد تستخدم بشكل أكثر كفاءة. **(مقدم، 2012)**

أي بعبارة أخرى يحتاج النمو الاقتصادي إلى قياس العلاقة بين مدخلات الموارد الإجمالية وإجمالي المخرجات الاقتصادية بطريقة ما.

ثانيا: متوسط الدخل الفردي:

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. **(جباري، 2015، صفحة 32)**

ثالثا: طرق قياس النمو الاقتصادي

توجد عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي.

1- الناتج الحقيقي:

يعبر عن الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة، والذي يتم حسابه من خلال التغيير في الناتج الحقيقي بين الفترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساس، إلا أن هذا المقياس لم يلق قبولا نظرا لأن الزيادة في الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة عدد السكان بمعدل كبير، ونقص الدخل القومي لا يعني بالضرورة هناك تخلف في حالة معاكسة السكان. **(بنابي، 2009/2008، صفحة 5)**

أ- نصيب وحدة العمل (ساعة عمل) من الإنتاج الكلي:

ساهم هذا النوع من المقاييس في تقدير المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي، من خلال ارتباطه بالإنتاجية المتوسطة للعامل، الذي يسمح لنا بمزج عنصر العمل مع العناصر الإنتاجية الأخرى على دالة الإنتاج، بحيث يمثل عنصر العمل انعكاسا لمدى كفاءة القوى العاملة، وكذا انعكاس مدى التغير الكمي والنوعي في تكوين الرأسمال المستخدم، بالإضافة إلى المساهمة في التحسن الفني والتكنولوجي.

ومنه يمكن استنتاج أنه كلما ارتفع المعدل الذي ينمو به نصيب وحدة العمل من الإنتاج الكلي، فكلّما ارتفع المعدل الذي تنمو به الإنتاجية كلّما كان ذلك دافعا لتحقيق نمو اقتصادي.

ب- الدخل القومي الكلي المتوقع:

يعتمد في احتساب هذا الدخل على ضرورة إقحام الدولة كل الموارد الكامنة الغنية والإمكانيات المختلفة للاستفادة منها، بالإضافة إلى التقدم التقني الذي وصلت إليه. **(أسامة بشير الدباغ، عبد الجبار الجومرد، 2003، صفحة 404)**

2- معيار متوسط الدخل:

يتميز هذا المعيار بمصداقية قياسه، إلا أنه يصعب تطبيقه في الدول النامية، نظرا لعدم توفر الإحصائيات عن السكان، تكون صحيحة ودقيقة، وهذا ما يعرقل حول الفصل في الجدل القائم عن: هل يتم تقسيم الدخل القومي على جميع السكان أم السكان العاملين دون سواهم، ولتوضيح الأمر أكثر يتم قياس النمو الاقتصادي وفقا للأس.

أ-معدل النمو البسيط:

يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط، بحيث يساهم هذا الأخير في تقسيم الخطط السنوية للحكومة، كونه يعتمد على سنة مقارنة بالسنة السابقة لها، ويتم قياس النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الحلي} - \text{الناتج القومي الحقيقي في العام}}{\text{الناتج القومي الحقيقي في العام الماضي}} \times 100$$

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

وكنتيجة فقد تم التوصل إلى أنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي كان له أثر إيجابي على المستوى المعيشي للمجتمع، وهذا مرهون بمدى وجود عدالة في توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع. **(السيد محمد السريتي، عبد الرحمان يسري احمد، 2009، صفحة 340)**

أ- معدل النمو المركب:

يتم الاعتماد على هذا المعدل في حساب معدل النمو السنوي في متوسط الدخل عندما تكون المدة الزمنية طويلة نسبيا، ويكون هذا من خلال طريقتين هما:

- طريقة النقطتين، ولدينا الصيغة التالية:

$$y_{n=(A+CM2)}{}^{2}$$

$$CM_c = \sqrt{\frac{yn}{yo}} - 1$$

بحيث:

CM_c: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة

Yo: الدخل الحقيقي لسنة الأساس

Yn: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N)

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$Lny=A+CM_{ET} \rightarrow CM_{OX}=LnY_R-A$$

بحيث:

Lny: اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة (t)

A: ثابت

CMA: معدل النمو المركب في السنة A

T: الزمن **(بنابي، 2009/2008، صفحة 7)**

المطلب الثالث: النظريات المفسّرة للنمو الاقتصادي

الفرع الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

1- النظرية الكلاسيكية:

يأتي "آدم سميث" في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين تطرقوا إلى قضية النمو الاقتصادي، وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم، معني بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولكنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي، وإن كان الاقتصاديون اللاحقون أمثال "ريكارد" و"فرانك رامزي" و"جوزيف شومبيتر"، قد شكلوا النظرية الموروثة عنه؛ والتي تعتبر أن تقسيم العمل يعد نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، وتعتبر الكلاسيكية أن التراكم الرأسمالي شرط ضروري للنمو الاقتصادي ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثمّ زيادة الاستثمار في الاقتصاد القومي. **(توادور، 2006، صفحة 87)**

ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية، الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الاستثمار: كلّما زاد معدل الأرباح زاد معدل التّكوين الرأسمالي والاستثمار.

- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدّة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيكيون بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع، حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان. **(بخاري، 2008، صفحة 35)**

2- النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز الاقتصاديين أمثال: "ألفريد مارشال" و"فيسكل" و"كلارك"، وهي قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعلّ أهم أفكارها ما يتلخص في النقاط التالية:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة "مارشال" المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن النمو الناتج القومي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أنّ النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية.

- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جهود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار. **(بخاري، 2008، صفحة 36.37)**

3- النظرية الكينزية

استمد "كينز" هذا المنظور الفكري لقضية النمو ومحدّداته من مصدرين، الأول عناصر نظرية النمو والتطور الاقتصادي، وما يتبعه من خلق هياكل جديدة كما هو الحال عند "شومبيتر"، أمّا المصدر الثاني؛ فيتمثل في الأفكار الكينزية التي سادت في الفترة التي نشأ بها هذا الإطار الفكري، فالفكر الكينزي على عكس الكلاسيك، فقد اختلف مع قانون ساير الأسواق وما يتضمنه من أن الغرض يخلق الطلب عليه، وأن الأسواق تعمل بكفاءة، وجهاز الثمن قادر على إحداث التوازن في الأسواق. **(القايم، للمزيد انظر: (www.mowdooz.com) .)**

تعتقد هذه النظرية والتي تعد نوعا مستقلا من الاقتصاد أن التدخل الحكومي لتنظيم الاقتصاد هو ما يمكن أن يحدد الاستقرار في الاقتصاد ويحقق نموه، ويعد الاقتصاد البريطاني "جون مايناردكينز" هو من حقق ثورة في التفكير الاقتصادي، خصوصا خلال فترة الكساد الاقتصادي في ثلاثينيات القرن الماضي، وتضمن العمل ثلاثة مبادئ رئيسية؛ هي:

- يمكن أن يتأثر الطلب الاقتصادي بالعديد من القرارات الاقتصادية.
- تتجاوب الأسعار مع التغيرات ببطء، وخصوصا أجور الأيادي العاملة.
- يتأثر الإنتاج والعمل بشكل رئيسي في تغير الطلب الإجمالي وليس في الأسعار. (**هبة السيد، محمد سيد أحمد، 2017، صفحة 59)**

الفرع الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي

تتمثل الاستراتيجيات التي ينبني عليها النمو الاقتصادي فيما يلي:

أولا: النمو المتوازن:

إن نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو المتوازن لبدأ عملية التنمية وخروج الاقتصاد الوطني من الحلقة المفرغة، هو القضاء على مشكل ضيق السوق، وانخفاض الإنتاجية في الدول المتخلفة، وما يترتب عليه من انخفاض الدخل يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي ضيق نطاق السوق، ومن ثمّ انخفاض الحافز على الاستثمار.

ويرى "Nurkse" أن السبيل الوحيد للخروج من مشكلة ضيق البنوك، تتمثل في برنامج استثماري تتوجه فيه الاستثمارات إلى جهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة من حيث خدماتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي. إلاّ أن نجاح مثل هذا النمط يتطلب إنشاء كل مشروعات في نفس الوقت. **(تودارو، 2006، صفحة 102)**

ومنه فإنّ استراتيجية النمو المتوازن تقوم على مفهوم الوافرات الخارجية عن طريق خلق طلب عن ناتج الصناعات، ينضر الكثيرون على الدفعة القوية وللنمو المتوازن بوصفهما وجهين لعملة واحدة.

ثانيا: النمو غير المتوازن

تعتبر كسياسة بديلة للنمو المتوازن، ولهذه النظرية مفكروها ومؤيدوها، وتتمثل تحليلات هذه النظرية فيما يلي:

- وجود موارد طبيعية موزعة توزيع غير متكافئ بين المناطق، وذلك أنه يدفع البلد الذي يملك شروط أفضل في وفرة مورد طبيعي ما إلى تركيز إنتاجية حوله.
- ندرة رأس المال والخبرات الفنية في البلدان المختلفة لا تساعدها على تطبيق سياسة النمو المتوازن لأنها تقضي حجم كبير من الاستثمارات يستحيل على مثل هذه المجتمعات الفقيرة ذات الدخل الحقيقي المنخفض والادخار الضعيف.

- وجود قطاعات نشطة وقطاعات خاملة في الاقتصاد الوطني، يتطلب في التنمية التركيز بالاستثمار على القطاعات الأكثر حيوية، وبالتالي تتمتع بمعدّل توسع سريع، وهذا الدور الذي تعلقه عليها كفيل بأن يؤثر مباشرة على التنمية في المجتمع ويجر وراءه القطاعات الخاملة في نفس الاتجاهات. **(توادور، 2006، صفحة 116.117)**

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي

تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية والنمو التي تضعها مختلف الدول في وقتنا الحاضر، حيث صارت التكنولوجيا من ضمن العناصر الهامة التي تحدّد نجاح أو فشل خطط التنمية.

وقد عبّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أهمية العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية في توصية لها تقول: "إن عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل وحدة من أهم الوسائل لتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. **(مبروك، 2007، صفحة 444)**

ونظرا لكون التكنولوجيا تلعب دورا بارزا في عملية النمو ونظرا لأن البلدان النامية التي تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية تعاني من ضعف قدرتها التكنولوجية، ونظرا للفجوة العميقة في التقدم العلمي والتكنولوجي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وسعيا منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذب الشركات العابرة للقارات كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.

ومنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الطرق للحصول على التكنولوجيا الحديثة، ذلك من خلال التفاعل بين الشركات الأجنبية والمحلية، من خلال أربع قنوات هامة **(قحف، 2001، صفحة 13)**؛ هي:

- **قناة المنافسة:** ترتكز هذه القناة على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات المحلية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في مجال إنتاج المنافسة لها.

- **قناة التدريب:** تنشأ هذه الأخيرة إذا تطلب إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى الدول المضيفة تحديث رأس المال البشري المتاح وتكوين عمالة مدربة ومؤهلة في هذه الدول، من أجل استيعاب التكنولوجيا وتطويعها محليا.
- **قناة التقليد:** تقوم على فكرة أن الشركات المحلية بالدول المضيفة من خلال قيامها بمحاكاة وتقليد التكنولوجيا والطرق الإدارية المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية بهذه الدول ستصبح أكثر إنتاجية، وستعزز من فرص استمرارها في السوق.
- **قناة الروابط:** وتركز هذه القناة على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات المحلية، بالدول المضيفة من خلال الروابط التي تنشأ بين الشركات الأجنبية والمحلية. (مبروك، 2007، صفحة 443)

إنّ اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لنقل واكتساب التكنولوجيا تترتب عليه مجموعة من الآثار التي تحدد مدى استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المصاحبة لهذه الاستثمارات. ومن تلك الآثار نذكر أنه يمكن للشركات الأجنبية وفروعها القيام بإنشاء البحوث والتطوير بالبلدان النامية المضيفة، وفي هذا الإطار ارتفع نصيب الشركات الأجنبية في نشاط البحوث والتطوير الذي تقوم به مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من 2% إلى 18% بين عامي 1996 و2002، وعلى سبيل المثال كما تشير البيانات والإحصائيات الصادرة عن الأوكتاد والمتعلقة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى امتداد البحوث والتطوير إلى أماكن جديدة أصبح كبيرا وفي توسع دائم. **(الشوريجي، 2005، صفحة 264)**

وبالتالي بالرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها، مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلى أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحافظي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة، بتدريب العمال الموظفين والمدراء

والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدول. ويحدث أيضا من خلال عمليات المحاكاة ونسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة مما يساعد على تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو من خلال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية. (الشوريجي، 2005، صفحة 266)

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

إن النموذج الذي اعتمدته معظم البلدان الإفريقية في التماس الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية ناشئ جزئيا عن افتراض مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر سيحشد أو يحفز الاستثمار المحلي في البلد المضيف، وبينما توجد أسس نظرية وجيهة تؤيد هذا الرأي، فإنه يكفل استنتاجات البحوث التي أجريت مؤخرا، والتي تدل على أن الاستثمار المحلي يشكل بحدّ ذاته محدّدا هامّا من محدّدات تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، فهي بوجه عام علاقة ثنائية الاتجاه. **(نصر حميداتو وآخرين ، 2016، صفحة 332)**

وهناك عدّة أسباب تقف وراء قدرة الاستثمار المحلي على حفر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، منها:

- الاستثمار المحلي عامل موجه للاستثمار الأجنبي، أي أنه تتوفر لدى المستثمرين المحليين عادة معرفة أفضل بمناخ الاستثمار، وبالتالي فإن ما يقدمون عليه من عمل يعتبر إشارات تعرف المستثمرين الأجانب بحالة اقتصاد البلد.
- العوامل التي تحفز الاستثمار المحلي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر: ومن ذلك أن الاستثمارات العامة في البنية التحتية تخفض تكاليف المعاملات وتزيد من عائد الاستثمار الخاص فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولعلّ هذه العلاقة الثنائية للاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي انعكاسات مختلفة على ترويج الاستثمار، فإن كان الاستثمار المحلي عامل موجه للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن أفضل طريقة للاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي إعطاء الأولوية

لتشجيع الاستثمار المحلي بدلا من تقديم حوافز خاصة وسخية للمستثمرين الأجانب، وهذا لا يعني بطبيعة الحال عدم تقديم حوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. **(نصر حميداتو وآخرين ، 2016، صفحة 335)**

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التجارة الخارجية

يمكن حصر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور التجارة الخارجية في النقاط التالية:

– النظرية التقليدية أحادية البعد والتي ترى بأن منافع التجارة الحرّة وما يتبعها من تخصيص أمثل للموارد ترتبط على نحو شامل بتبادل السلع والخدمات بين الحكومات القومية القائمة على مبدأ الميزة النسبية، أما تدفقات رأس المال، نقل التكنولوجيا وهجرة العمالة.

– الميزة النسبية محددة بعامل الهبات الطبيعية للدول (العمل، رأس المال، الأرض، التكنولوجيا)، والتي يجب أن تخضع لعوائد الحجم الثابت، وإلا سيكون من المستحيل تحديد التقسيم الأمثل للعمل بين الدول، وتكون هذه الميزة محددة قبل انفتاح الاقتصاد للتجارة. (يحيى، 2007/2006، صفحة 86)

– تكون الحكومات القومية هي اللاعب الوحيد في الاقتصاد الدولي إذ يتوحد عامل الإنتاج على الأسواق المتنافسة على نحو تام ضمن حدود البلد.

– إن نظرية التجارة الخارجية التقليدية تفترض أوضاع المنافسة التامة في جميع الأسواق، لذا انتقدها البعض لإهمالها أو لتقليدها من أهمية بعض الظواهر كاحتكار القلة والوافرات الخارجية واقتصاديات الحجم الواسع وإمكانية اكتساب البلد لميزة حركية بواسطة التعلم بالعمل.

– حقيقة أن المبادلات التجارية والعلاقات الاقتصادية في عدد من الصناعات الكبيرة في العالم تتم في نطاق عدد محدود من الشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية الضخمة، ومن ثمّ فإن حصة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت تتحدّد في حالات كثيرة بعوامل تختلف عن تلك التي تفترضها النظريات الاقتصادية التقليدية. (يحيى، 2007/2006، صفحة 88.89)

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تم تطرق إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث يعتبر الاستثمار مباشر أداة هامه لرفع مع اقتصادي باعتباري ظاهره اسمع بنقل من دوله إلى أخرى وخاصه الدول المضيفة إلى ذلك تطرقنا إلى مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي نظريات المفسرة للنمو الاقتصادي دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلد المضيء وكذلك التكنولوجيا والاستثمار المحلي والعمالة.

الفصل الثاني:

دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

تمهيد

إن الجزائر تعتبر من اهم البلدان التي تسعى إلى جذم الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير نظرا لأهمية الاستثمارات في دفع عجله الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي خاصه في ظل الإمكانيات الضخمة للاستثمار وضع جهاز الإنتاج ولذلك تجدها تعمل جاهده على توفير استثماري ملائم ومحفز ومشجع للمستثمر الأجنبي وهذا بتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي من بين هذه الإصلاحات نجد قوانين تخص الاستثمار والتي تحمل في طياتها من الضمانات والحوافز التي تهدف من خلال جذب أكبر عدد ممكن من هذه التدفقات الاستثمارية.

من هذا المنطلق قم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**
- **المبحث الثاني تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2020/2006**
- **المبحث الثالث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصادي خلال الفترة 2006**

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر تأثيرا إيجابيا وسلبيا على اقتصاد دوله صعبه وعليه تطرقنا في هذا المبحث المطالب التالية المطلب الأول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلية الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020/2006 مطلب الثاني أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.

مقدمة الفصل الثاني

تسعى أغلب الحكومات إلى توفير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها المناسبة والمشجعة على الاستثمار، من داخل الوطن ومن خارجه. ولهذا تلجأ إلى إصدار التشريعات ورفع العراقيل ومنح التسهيلات بأنواعها المختلفة) قانونية ومالية وجبائية...(التي تنتج في مجملها ما يسمى بالمناخ الاستثماري الملائم والجاذب للنشاط الاستثماري.

وعادة ما ينصرف اهتمام الحكومات إلى تهيئة مناخ الاستثمار في جزئه المتعلق بالمستثمرين الأجانب، ذلك أن الجزء الآخر المتعلق بالمستثمرين المحليين يكون متضمن آليا وباستمرار في مختلف السياسات التي تضعها هذه الحكومات. ولا يعقل أن يرجح الاهتمام بالطرف الأجنبي على حساب نظيره الوطني.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات منذ الاستقلال. إذ تميزت السنوات العشر الأولى منه باتخاذ تدابير وإجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الاقتصاد وثروات الدولة الجزائرية. وصار القطاع العمومي هو المسيطر على جل النشاطات الاقتصادية، حيث همش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الأجنبي. لكن الظروف المحلية والدولية لم تسمح باستمرار الوضع، وجاءت المحاولات الأولى للإصلاح الاقتصادي الهادف إلى التحول من النظام الاقتصادي السابق إلى نظام اقتصاد السوق خلال الثمانينيات من القرن الماضي، لتعمق أكثر ابتداء من صدور قانون النقد والقرض سنة ،1990 الذي جاء بنظرة جديدة للاستثمارات الخاصة الوطنية والاستثمارات الأجنبية. إذ يعتبر هذا القانون "تحول جدري من الانغلاق الشبه مطلق للجزائر على رؤوس الأموال الأجنبية ... منذ الاستقلال وخاصة منذ1967".

وفي هذا الفصل سنتناول في مبحثه الأول تطور نظرة المشرع الجزائري إلى الاستثمار الأجنبي دون تمييز بين المباشر منه وغير المباشر من الاستقلال إلى سنة 2006، وفي ونختم هذا الفصل بالمبحث الثالث المتعلق بتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة الممتدة بين ،1996-2005 باعتبار أن نظرة الجزائر لهذا الاستثمار تغيرت جذريا بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990و المرسوم التشريعي رقم 93 12-الصادر سنة 3 والمتعلق بترقية الاستثمارات. اللذان نصا صراحة على رغبة الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديمها لجملة من الضمانات والتسهيلات والامتيازات.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: مراحل تطور قانون الاستثمار في الجزائر

صدرت الجزائر في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات، بالإضافة إلى خلق هيئات ومؤسسات عمومية سعى في مجملها إلى توفير كل الأسباب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نوجزها في هذا الفرع كالتالي:

أولا: الإطار التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-مراحل تطور قانون الاستثمار في الجزائر

قانون الاستثمار الصادر في 1963: تم إصدار هذا القانون من طرف الحكومة الجزائرية في 23 جويلية، 1963 وهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فحسب المادة 3 منه تم الاعتراف بحرية الاستثمار الأجنبي بما يتماشى والنظام العام، لكن نجد أن المادة 23 من نفس القانون قد أشارت إلى وجوب اندراج الاستثمار الأجنبي ضمن الأهداف الاقتصادية للدولة) اقتصاد اشتراكي، لكن الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد في تلك الفترة لم تكن مشجعة للاستثمار، خاصة مع بداية حركة التأميم التي كانت متعارضة مع أهداف هذا القانون، لذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الاستثمار الأجنبي جد محدودة، إذ أنه في ظل تطبيق قانون 1963 تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط

قانون الاستثمار الصادر في 1966: صدر هذا القانون في 15 سبتمبر 1966 وأكد على احتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تم اعتبارها حيوية، ولكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وبعد إصدار قانون 1966

وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1967 1974 - وساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 17300 منصبا وإقامة 800 مشروعا استثماريا، وهو ما يعني أن النتائج كانت أفضل من القانون السابق، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف، ولم يستجيب للاحتياجات الفعلية للاقتصاد من أجل رفع معدلات النمو وتقليص حجم البطالة الجد مرتفع في تلك الفترة، لذلك أعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

القانون 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد: (الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم.1982/08/31، القانون رقم 82-13، المؤرخ في 1982/08/28، ص 1724 وما بعدها).

رأينا فيما سبق أن المشرع الجزائري كان يجمع تنظيم النشاط الاستثماري العمومي والخاص، الوطني منه والأجنبي والمختلط في قانون واحد **(أنظر القانون رقم 63-277 والأمر رقم 66-284، السابق ذكرهما).** بينما في سنة 1982 ألغي قانون الاستثمار السابق رقم 66-284 وعوض بقانونين هما:

- الأول رقم 82-11 ويتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، وهو قانون يختص بتنظيم النشاط الاستثماري للقطاع الخاص الوطني داخل الاقتصاد الجزائري ابتداء من سبتمبر 1982.

- والثاني رقم 82-13 المذكور أعلاه، ويختص بتنظيم النشاط الاستثماري-خارج قطاع المحروقات-للأجانب في الجزائر؛ وهو ما يمكننا تسميته بقانون الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خارج المحروقات.

إن إفْراد الاستثمار الخاص الوطني بقانون ونظيره الأجنبي بقانون آخر يعطي انطباعا أوليا سلبيا للمستثمر الأجنبي وإشارة واضحة إلى اختلاف معاملة هذا الأخير لنظيره الوطني (الجزائري). "ورغم الإجراءات المختلفة التحريضية الصادرة، تشجع تدخل الرأسمال الأجنبي في بلدنا، إلا أن هذا النشاط (الأجنبي) لا يُمارس بكل حرية. إنه خاضع لمراقبة واسعة من طرف الإدارة؛ وتبرز هذه المراقبة – المطلوبة أساسا للمحافظة على استقلالنا – في ميدان تحديد الشركة وفي شروطها" **(Nour-Eddine, 1976, p. 270)**.

وبالرجوع إلى المادتين الأولى والثانية من هذا القانون (82-13)، نجد مجال تطبيقه ينحصر في الشركات المختلطة بين طرف أو عدة أطراف عمومية جزائرية وطرف أو عدة أطراف أجنبية، وهذا يمثل أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المسمى بالاستثمار الأجنبي المشترك.

ومن خلال المواد الذي احتواها هذا القانون يمكن استنتاج النقاط التالية:

1- بخصوص التأسيس: يقام هذا النوع من الاستثمار- الاستثمار الأجنبي المشترك – بتوقيع الطرفين (الجزائري والأجنبي) بروتكول اتفاق ثم الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك، وهذا طبقا للمادة العاشرة من القانون 82-13.

2- تسيير المشروع الاستثماري: لقد منعت المادة 22 من نفس القانون تجاوز حصة الطرف الأجنبي نسبة 49% ضمن رأسمال المشروع المشترك، مما يعطي الأغلبية للطرف الجزائري بنسبة 51%، ويضمن لهذا الأخير السيطرة على المشروع. وكرست هذه السيطرة أكثر بموجب المادة 13 نصت (**المادة 13 من القانون 82-13: "تحتفظ المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية، طبقا للتشريع المعمول به بحق توجيه ومراقبة نشاط الشركة المختلطة الاقتصاد وتسييرها إذ تعد فرعا من فروع المؤسسة الاشتراكية المساهمة**") على احتفاظ الطرف الجزائري بحق توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار موضوع الشراكة الأجنبية.

بالإضافة إلى ترأس مجلس إدارة المشروع المدير العام الذي يمثل الطرف الجزائري **(أنظر الفقرة الثانية من المادة رقم 27 والمادة رقم 29 من القانون 82-13 السابق الذكر)** وبهذا لا يتمكن الطرف الأجنبي التدخل في تسيير المشروع إلا في مستويات دنيا، الأمر الذي عادة لا يرغبه أي مستثمر.

3- مدة الاستثمار: حددت المدة القصوى للاستثمارات موضوع هذا القانون بخمسة عشر سنة قابلة للتمديد عند الضرورة عن طريق بروتوكول اتفاق إضافي يتطلب الموافقة عليه بموجب قرار وزاري مشترك.

4- حل النزاعات: ترفع الخلافات التي تنشأ بين الطرفين الشريكين في المشروع (الجزائري والأجنبي) إلى المحاكم الجزائرية طبقا للقانون الجزائري **(أنظر المادة 53 من القانون 82-13 السابق الذكر)**، كما تعرض النزاعات الناتجة عن تعاملات هذا المشروع مع بقية المؤسسات على التحكيم الإجباري **(المرجع السابق)** المتكون من: لجنة وطنية للتحكيم مؤلفة من ممثلين لمختلف الوزارات. ولجان ولائية للتحكيم يحدد الوالي أعضاءها.

وبهذا يكون القانون 82-13 قد أغلق الباب أمام التحكيم الدولي بطريقة صريحة **(عليوش قربوع، 2005، صفحة 13)** وهو أمر غير محبذ من طرف المستثمر الأجنبي.

5- تحويل الأرباح على الخارج: بم ينص هذا القانون صراحة على إمكانية تحويل الطرف الأجنبي لأرباحه كليا أو جزئيا. غير أنه نص في الفقرة الثالثة من المادة 37 على أنه «... يستفيد الطرف الأجنبي من أجر إضافي وذلك أيا كانت نتيجة الاستغلال، الغرض منه مكافأة الجهود المبذولة فعلا من قبل الطرف الأجنبي وكذا ما يبذله فعلا لنقل التكنولوجيا ». وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي سيحقق عائدا إيجابيا من استثماراته حتى ولو كانت نتيجة نشاط هذه الأخيرة خسارة. كما يمكنه تحويل هذا العائد (الأجر الإضافي) كلية وفق ما جاء في الفقرة الأخيرة من نفس المادة السالفة الذكر.

6- الامتيازات: تضمن هذا القانون امتيازات جبائية مؤقتة لا تتجاوز حمس سنوات، منها ما يخفف من أعباء إقامة (التأسيس) المشروع الاستثماري، ومنها ما يخفض من تكاليف الاستغلال، ومنها ما يخفض في الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية. ونرى أن هذه الامتيازات غير محفزة للطرف الأجنبي لسببين هما:

- ضعف الأهمية النسبية للامتيازات الممنوحة المتعلقة بتخفيف أعباء التأسيس وتكاليف الاستغلال.
- عدم تعرض هذا القانون صراحة إلى إمكانية تحويل أرباح الطرف الأجنبي وبالتالي يلزم هذا الأخير ضمنيا بإعادة استثمار أرباحه، وهو أمر لا يوافق رغبة المستثمر.

7- التأميم: أشارت المادة رقم 48 من نفس القانون إلى إمكانية تأميم المشروع بدعوى المصلحة العامة دون تحديد دقيق لهذه المصلحة وطبيعتها، الأمر الذي لا يريح الطرف الأجنبي ولا يطمئنه على استثماراته.

نخلص في النهاية إلى هذا القانون لا يشجع المستثمرين الأجانب بقدر ما ينفرهم. لأنه يضع على عاتقهم جملة من الالتزامات **(أنظر المادة رقم 7 من القانون 82-13 السابق الذكر)** ويحرمهم من اتخاذ القرارات المهمة ذات الصلة بتسيير الاستثمار ويجبرهم على حل النزاعات إن وقعت أمام المحاكم الجزائرية وطبقا للقانون الجزائري. وهذه أمور لا يحبذها الطرف الأجنبي بل يرغب في عكسها والمتمثلة في إعفائه من الالتزامات ورغبته في السيطرة التامة على المشروع وإحالة النزاعات على التحكيم الدولي. وفي نظرنا يبقى عنصرا واحدا قد يجذب المستثمر الأجنبي وهو الأجر الإضافي المخصص لهذا الأخير والمذكور في النقطة (05) أعلاه.

- تعديل القانون 82-13:

في سنة 1986 عُدِّل القانون رقم 82-13 بالقانون رقم 86-13 (**الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1986/08/27، القانون 86-13، المؤرخ في 1986/08/19، ص 1476 وما بعدها**)؛ حيث هدف هذا الأخير التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص تسيير المشروع الاستثماري. ونلخص هذا في العناصر التالية:

1- التزامات الطرف الأجنبي في إطار الاستثمار المشترك: أُلغيت الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة والمادة السابعة من القانون 82-13 ولم نعوض بالتزامات أخرى. مما يعني إزالة لبعض العراقيل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر.

2- تسيير المشروع الاستثماري: ألغيت المادة 13 من القانون 82-13 التي كانت تعطي حق توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار المشترك للطرف الجزائري وتعتبر هذا النشاط كفرع من فروع هذا الأخير. بالإضافة إلى تعديل المواد المعنية بتسيير المشروع الاستثماري المشترك دون أن يكون هناك جديد في صالح الطرف الأجنبي. ورغم أن المادة رقم 8 من القانون 82-13 المعدلة بالمادة 5 من القانون 86-13 تنص على أن « يضمن هذا القانون للطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار... لا سيما في المجالين التاليين: الزيادة والنقصان في رأس المال وتخصيص النتائج ». إلا أن هذه المشاركة تبقى دون المستوى المرغوب من الطرف الأجنبي، حيث تتخذ القرارات في الجمعية العامة ومجلس الإدارة بالأغلبية البسيطة. وبحكم أن الطرف الجزائري يضمن له نفس القانون على الأقل 51% من رأسمال المشروع الاستثماري فإن القرارات هو الذي يتحكم فيها بفعل تشكيلة الجمعية العامة وأعضاء مجلس الإدارة الذي يرأسه مدير عام جزائري. (أنظر المادتين 29 و 29 مكرر من القانون 82-13 المعدل والمتمم بالقانون 86-13).

3- بخصوص تحويل أرباح الطرف الأجنبي: تم النص عليها صراحة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون 86-13 «... كما يضمن له (الطرف الأجنبي)، ... حق التحويل المتعلق بـ:... حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها ». وهو أمر إيجابي بالنسبة للطرف الأجنبي. غي أنه في نفس الوقت ألغيت المادة رقم 37 من القانون 82-13 التي كانت تضمن للمستثمر الأجنبي أجرا إضافيا يحصل عليه حتى ولو حقق الاستثمار نتائج سلبية.

فتعديل القانون الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات في الجزائر سنة 1986 رخص صراحة بتحويل الأرباح إلى الخارج، وأعفى المستثمر الأجنبي من الكثير من الالتزامات التي نص عليها هذا القانون سنة 1982. غير أنه لم يعالج نقاط أخرى مهمة بالنسبة للطرف الأجنبي مثل الحد الأقصى لحصة هذا الأخير في رأسمال المشروع التي لا تزيد عن 49% واستمرارية احتمالات التأميم، وعدم تمكينه من السيطرة على تسيير المشروع الاستثماري المشترك.

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

رافقت النصوص القانونية التي أصدرتها الجزائر في فترة الإصلاحات المتضمنة الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين المحليين والأجانب لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب القوانين المرتبطة بإنشاء الإطار المؤسساتي الذي يشرف على هذه العملية، والمتمثل فيما يلي:

أ. وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI:

أنشأت وكالة APSSI بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، لاسيما المواد من 7 إلى 11، وتدعم هذا القانون بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)، والتي عرفها بأنها « مؤسسة عمومية ذات

طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة»، وتؤسس الوكالة في شكل (شباك وحيد) يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر، وهذا الشباك يضم وكالة APSSI، ومصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، والبيئة، والشغل، وهو يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على انجاز مشاريعهم، كما يضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية، ويحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة (**أعميري، 2014-2015، الصفحات 44-46**).

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تجدر الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قد حلت محل وكالة ترقية الاستثمارات (APSSI)، وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24-09-2001، وتقوم الوكالة بممارسة مهامها في (6) ستة مجالات هي: (**ياسين، 2017-2018، الصفحات 135-136**).

- **الإعلام:** استقبال وإعلام المستثمرين.
- **التسهيل:** التعرف على القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هاته القواعد المعيقة.
- **ترقية الاستثمار:** ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.
- **الإرشاد:** تقديم النصح ومواكبة المستثمرين بوجود الأوعية العقارية وضمان تسيير محفظة العقارات.

- **تسيير المزايا:** المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع.
- **المتابعة:** ضمان خدمة الملاحظة والإحصاء لتقدم المشاريع المسجلة.

يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر العاصمة وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي: الشبابيك الوحيدة اللامركزية نصت عليه المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشأ على مستوى الولاية وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- ✓ تأسيس وتسجيل الشركات.
- ✓ الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

ج. المجلس الوطني للاستثمار CNI:

أنشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يتكون من 9 وزارات يشرف عليه رئيس الحكومة، فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في قطاع، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس لا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، كما أن قراراته وتوصياته لا توجه مباشرة للمستثمرين بل هي خاصة بالسلطات المكلفة بتطليق النصوص المتعلقة بالاستثمار، وبالدرجة الأولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

وتتمثل مهام المجلس الوطني للاستثمار فيما يلي: **(لعرشي، 2016-2017، صفحة 10)**

- صياغة استراتيجية وأولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

د. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

تتولى هذه الوكالة المهام التالية: **(بوجمعة، 2012-2013، صفحة 254)**

- تسيير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وإنشاء بنك معطيات حول معلومات تنظم عمليات بيع العقار.

الفرع الثالث: ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمثل حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1. الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يكفل القانون الجزائري للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات أهمها ما يلي:

أ/ حرية الاستثمار:

ينص الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 من مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات الفنية

وحماية البيئة، كما تستفيد الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها، وأدرج في هذا الإطار الاستثمار بنوعيه الوطني العام والخاص، وكذا الاستثمار الذي ينجز في إطار نظام الامتياز والرخص.

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه

الفرع الأول: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

تضمن الباب الثالث من الأمر رقم 01-03 السالف الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين الطبيعيين والمعنويين، الجزائريين والأجانب نلخصها في النقاط التالية:

1- المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.
2- الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار هذا الأمر (01-03) مهما كانت المراجعات و/أو الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا. إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة.
3- الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به، يترتب عليها تعويضا عادلا ومنصفا.
4- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية. خاصة وأن الجزائر انضمت سنة 1988 بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها **(أنظر القانون رقم 88-18، المؤرخ في 1988/07/12، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988/07/13، ص 1028)** ووافقت سنة 1995 على كل من: اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى **(أنظر الأمر رقم 95-04، المؤرخ في**

1995/01/21، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 1995/02/15، ص 7)، والاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات **(أنظر الأمر رقم 95-05، المؤرخ في 1995/01/21، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 1995/02/15، ص 7).**

هذا بالإضافة إلى إبرام الجزائر لعدة اتفاقات ثنائية مع العديد من دول العالم، تشجع كلها المستثمر الأجنبي وتوفر له ضمانات متنوعة.

5-ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن قيام الدولة بممارسة بعض مهامها التي تعتبر مظهر من مظاهر سيادتها يمثل في حد ذاته أحد معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، "فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأس المال بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند مخالفتها لأحكام القانون. وما يزيد في تعقيد مثل هذه المعوقات عدم الاستقرار السياسي ووجود أطراف ذات رؤية معادية أو غير راغبة في الاستثمارات الأجنبية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية وأحداث الشغب.

أولا: العوائق السياسية:

من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرافض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات. وقد عُرِف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات؛ وهو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري

غداة الاستقلال والتحرر من الاستدمار الفرنسي، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستدمار. وتم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية وبسط سيطرة القطاع العمومي عليها وتهميش وتحجيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال. كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنيا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة على الاستثمار الأجنبي.

إن هذا الموقف من حيث المبدأ لم تنفرد الجزائر به لوحدها، بل تنظر الدول إلى كل ما هو أجنبي بعين الحذر والريبة، حتى الدول المتقدمة منها. فهذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي يبدي تخوفه من سيطرة الأجانب على الاقتصاد الفرنسي ويوصي في أحد تقاريره لسنة 1981 "... بضرورة وضع بعض الإجراءات الموجهة إلى تدعيم المبادرات الفرنسية لتجنب خسارة استقلال الاقتصاد الوطني، وحل مشاكل المؤسسات الفرنسية التي غالبا ما تشترى هذه الأخيرة من طرف الأجانب، خصوصا عند وفاة أو تقاعد مؤسسيها" **(Nouel, 1984, p. 55).**

لكن تغير الظروف السياسية والاقتصادية، الدولية والمحلية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية بعد انهيار أسعار البترول في منتصف ثمانينات القرن الماضي جعل الموقف السياسي الجزائري يتحول تدريجيا بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام الليبرالي، الذي من طبيعته تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز بينهما. وكانت البداية سنة 1990 عندما صدر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الذي رخص صراحة للمستثمرين الأجانب بفتح بنوك وفروع بنوك ومكاتب تمثيل لمؤسساتهم البنكية والمالية مع إمكانية مساهمتهم في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

وفي سنة 1993 دُعِّم هذا التوجه بصدور القانون 93-12 الذي منح حوافز متنوعة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، تبعه موافقة الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة

بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى **(أنظر الجريدة الرسمية، العدد 7، سنة 1995، الأمر رقم 95-04، ص 7)** وكذا الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات. **(أنظر الجريدة الرسمية، العدد 7، سنة 1995، الأمر رقم 95-05، ص 7).**

يضاف إلى هذا قبول الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية خلال العقد الأخير من القرن المنقضي. وبهذا صار الخطاب السياسي الرسمي الجزائري، مع دخول القرن الواحد والعشرون، مرحبا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ومقدما لها المزيد من التسهيلات من خلال إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 المعوض لنظيره الصادر سنة 1993.

لكن بعد تنصيب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخابات والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق الدستور الجديد لسنة 1996 زالت الشكوك حول احتمال تغير نظام الحكم وتبع ذلك تحسن محسوس في الوضع الأمني ومشاركة الكثير من الأحزاب السياسية في السلطة مما يدعم أكثر استقرار نظام الحكم في الجزائر.

ثانيا: العوائق التشريعية ذات الصلة بالملكية والتمييز

تتمثل في تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الخاص الوطني من جهة ونظيره العمومي من جهة ثانية والمستثمر الأجنبي (خاص وعمومي) من جهة ثالثة والاستثمار في قطاع المحروقات من جهة رابعة.

ومع نهاية سنة 1993 صار المستثمر الخاص الوطني والمستثمر الأجنبي يخضعان لنفس النظام المطبق على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص

تشريعي، وبقي قطاع المحروقات يخضع لتشريع خاص به. أما المؤسسات العمومية فقد اكتفى المرسوم السالف الذكر بالنص على إمكانية استفادتها من أحكامه عن طريق التنظيم، مما يعني أن تمييز القطاع العمومي عن غيره ما زال قائما حتى بعد صدور هذا المرسوم سنة 1993.

لكن بإلغاء المرسوم المذكور (93-12) سنة 2001 **(أنظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 2001/08/22، المادة رقم 35 من الأمر رقم 01-03، ص 9)** صارت جميع الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات خاضعة لنظام واحد. أي أن الاستثناء الذي كانت تتمتع به المؤسسات العمومية أُلغِيَ بالأمر رقم 01-03، حيث نص في مادته الأولى "يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية..." إذ يُلاحظ ذكر نوعين من الاستثمارات هما: الوطنية والأجنبية. مما يعني لأن القطاع العمومي صار معني بنفس التشريع الذي يحكم القطاع الخاص الوطني وكذا القطاع الأجنبي (العمومي والخاص).

وإذا كان القانون الساري المفعول قبل سنة 1993 يمنع **(جاء في المادة رقم 22 من القانون رقم 82-13: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية عن 51% وهذا يعني أن نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا يمكن أن تتجاوز 49%. أنظر الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر يوم 1982/08/31، ص 1728)** صراحة المستثمر الأجنبي من امتلاك أكثر من 49% من رأسمال المشروع المقام بالشراكة مع الطرف الجزائري المتمثل في إحدى أو بعض الشركات العمومية، فإن المرسوم التشريعي رقم 93-12 والأمر رقم 01-03 اللذان ينظمان النشاط الاستثماري الاقتصادي في الجزائر ابتداء من سنة 1993 ثم سنة 2001 على الترتيب لم ينص أي منهما على الحد

الأقصى لحصة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري، أي أن حرية التملك الكامل لي استثمار من طرف الأجانب لم يعد محظورا كما كان عليه سابقا.

ثالثا- العوائق التنظيمية والإجرائية

تتمثل هذه العوائق في تعدد الهيئات النظامية المتدخلة في النشاط الاستثماري وكثرة الإجراءات الإدارية وتعقد بعضها.

ولقد خضع النشاط الاستثماري للأجانب في الجزائر خلال الفترة 1963-1982 إلى الترخيص المسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، وبعد صدور القانون 82-13، صار هذا الترخيص المسبق يمنح من خلال الموافقة، بقرار وزاري مشترك، على بروتوكول الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري والأجنبي. ومن البديهي أن مثل هذه الإجراءات تطيل مدة الحصول على الترخيص للشروع في إنجاز مشروع استثماري يقوم به طرف أجنبي أو يشارك فيه.

استمر هذا الحال إلى أواخر عام 1993 حين صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي ألغى هذا الإجراء وأنْشئت بموجبه هيئة جديدة هي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها. هذه الأخيرة تمكنت من تخفيف إجراءات الحصول على الترخيص بالاستثمار من خلال شباكها الوحيد المركزي **(يضم هذا الشباك المصالح الممثلة لـ: المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الجمارك، مديرية الضرائب، مديرية الخزينة، مديرية التشغيل، الهيئة المكلفة بالعقار، لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار، مديرية العمران، مصالح البلدية)** الذي يضم جميع الهيئات الإدارية ذات الصلة باستكمال إجراءات إقامة المشروع الاستثماري.

وعادة ما تحتاج بعض مواد هذه القوانين إلى مراسيم وأنظمة تحدد كيفيات تطبيقها، الأمر الذي يؤجل التطبيق العملي لها، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار التأخرات المسجلة في إصدار هذه المراسيم والأنظمة. فعلى سبيل المثال تأخر صدور المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها مدة سنة كاملة، والنظام المعني بتحديد كيفيات تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المنصوص عليها في الأمر رقم 01-03 الصادر سنة 2001 تأخر صدوره إلى شهر جويلية 2005.

هذا وقد تأتي القوانين والمراسيم والأنظمة بمفاهيم مبهمة وغير واضحة تحتاج إلى منشورات تطبيقية (Circulaires d'application) يصعب الحصول عليها إذ يتصف بعضها بالطابع السري، وتوزع على مسؤولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط. مما يرسخ الطابع غير الرسمي لظاهر القوانين التي تفسر وتطبق على أكثر من وجه، ومن أدلة ذلك قسيمة السيارات السياحية والنفعية وبعض أنواع الرسوم التي تطبق على عمليات شراء السيارات الحديثة إذ تختلف أسعارها، في بعض الأحيان، من قباضة إلى أخرى داخل الولاية الواحدة.

يضاف إلى ما سبق التعديلات المتكررة لقوانين الضرائب وعلى الخصوص ما تعلق بالرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1993-1999، حيث عدلت معدلات هذه الضريبة عدة مرات الأمر الذي جعل نفس السلعة تخضع لمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى.

وحسب العديد من المؤسسات الأجنبية وحتى مسؤولي الضرائب، النظام الجبائي محاط بضبابية، تسمح بتأويلات متنوعة: مثل مفهوم إنجاز الاستثمار الذي على أساسه تمنح المزايا. **(Ibid, p. 32).**

رابعا: العوائق الاقتصادية:

تتمثل هذه العوائق في الظروف الاقتصادية التي تنفر المستثمر وتدفعه إلى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل أو إلغاء استثماراته المستقبلية. وهي متنوعة ومتغيرة عبر الزمن باتجاه الزوال أو التفاقم أكثر، وفيما يلي نستعرض أهم هذه العوائق التي سادت أو تسود الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

1- عدم الاستقرار الاقتصادي: من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتضخم المرتفع وتذبذب سعر صرف العملة المحلية...إلخ.

وقد منح القانون لهذه الوكالة مهلة ستون يوما للرد على طلبات الاستفادة من الامتيازات، وهي مدة غير محفزة للمستثمرين الأجانب المتعودين على السرعة في تنفيذ مثل هذه الإجراءات. وإذا كان الرد على الطلب المذكور بالرفض فللمستثمر حق الطعن في قرار الوكالة أمام السلطة الوصية عليها، وهي رئاسة الحكومة، دون إمكانية اللجوء إلى الطعن القضائي. وهو أمر غير مرغوب فيه من طرف المستثمرين إذ أنه يوحي باحتمالات تعسف هذه الوكالة في قراراتها نظرًا لحمايتها قانونا من الطعن في قراراتها أمام السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينات القرن العشرين اختلالات متعددة نوجزها فيما يلي:

1.1- الاختلال الداخلي: لقد وصلت الجزائر عشية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي إلى وضع اقتصادي شيء للغاية يتميز باختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وركود وانكماش لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال **(دادي عدون و طواهر محمد، صفحة 8)**. وتتجلى الاختلالات الداخلية في ضعف معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات البطالة والتضخم

والعجز الميزاني كنسبة من الناتج الداخلي الخام...إلخ، وما يهم في هذا المقام هو الاختلالات الداخلية التي تعيق انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة.

أ) معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام: تعظم المؤسسات أرباحها في إطار محيط اقتصادي ينمو باستمرار وبمعدلات مرتفعة، حيث يكون الطلب الكلي نشيط يشجع على زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وهو الأمر المتوقع منه ارتفاع أرباح الوحدات الاقتصادية.

وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم 18 أدناه، يتبين أن معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام الجزائري عرف مرحلتان هما:

الأولى: وتمتد من 1996 إلى 2001، حيث كان هذا المعدل ضعيف ومتذبذب، تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض، ولم يتمكن من تجاوز الأربع درجات مئوية (4%) إلا عامين فقط ضمن ستة أعوام متتالية. وهذا واقع اقتصادي غير مشجع للمبادرات الخاصة المحلية علاوة عن الأجنبية.

والثانية: تمتد من 2002 إلى 2005، حيث تجاوز معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام الخمس درجات مئوية (5%) خلال ثلاثة أعوام متتالية، وعرف ارتفاعا مستمرا طوال هذه المدة باستثناء سنة واحدة هي 2004.

وعليه يمكننا استنتاج أن معدل نمو هذا المؤشر كان عامل عائق للاستثمارات خلال الفترة 1996-2001 ثم تحول إلى عامل جاذب لها بعد سنة 2002.

من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضًا من الحوافز والامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى تنمية متوازية وتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم تسهيلات وضمانات متعددة، من هذا المنطلق جاء الأمر 01-03 يتماشى ومتطلبات المستثمرين.

الفرع الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار في الجزائر

حسب الأمر 01-03 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام، والنظام الاستثنائي وذلك حسب المادة 09 و11 من هذا الأمر.

1/ النظام العام:

تمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق غير التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، فخلال مدة إنجازها في الآجال المتفق عليها، وزيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2/ النظام الاستثنائي:

يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة إذا كانت تستعمل تقنيات عالية (تكنولوجيا) من شأنها أن تحافظ على البيئة وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة، وفي هذا السياق فإن المجلس الوطني للاستثمار هو الذي يحدد هذه المناطق المذكورة.

وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا التالية وذلك على مرحلتين كما يلي:

أ- **مرحلة بدأ المشروع:** عند إنشاء المؤسسة، بمعنى بداية إنجاز المشروع الاستثماري يستفيد المستثمرون من الإعفاءات الجبائية التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، بالإضافة إلى الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مقتناة من السوق المحلية أو تم استيرادها، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقو الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

ب- مرحلة انطلاق الاستغلال: في هذه الفترة تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات من تحفيزات جبائية إضافية، والتي تعتبر أكثر تحفيزا مقارنة بالنظام العام، وبعد معاينة انطلاق مرحلة الاستغلال تمنح التحفيزات التالية:

- إعفاء لمدة لا تزيد عن 10 سنوات ولا تقل عن 05 سنوات منذ بداية النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، ومن الدفع الجزافي (VF)، ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)، وقد عدلت المدة لتصبح ثابتة ومحددة بـ 10 سنوات وفقا للأمر رقم 03/01 لسنة 2001.
- بعد انقضاء فترة الإعفاء تستفيد المؤسسات في المناطق الخاصة من تخفيض قدره 50% من الربح المعاد استثماره والخاضع لمعدل منخفض 33%.

- إعفاء دائم وتام من الضريبة في حالة التصدير على الأرباح، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني، وذلك بنسبة رقم الأعمال المصدر على رقم الأعمال الإجمالي وذلك بعد فترة الإعفاء.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تساعد على تحسين وتسهيل الاستثمار مثل: تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

الفرع الرابع: شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

على الجزائر العمل أكثر لتحسين مناخها الاستثماري ووضع عدة قوانين تسهل من جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المنافسة الكبيرة للدول النامية في استقطاب هذه الرؤوس المالية المتدفقة من مختلف دول العالم، وذلك من خلال تحسين عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وقد تم إيجازها في المحاور التالية:

أ- المحور الاقتصادي:

- توفير مناخ استثماري ملائم يتناسب والمتطلبات الاقتصادية العالمية والعمل على تحسين مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية مثل مؤشر التنافسية ومؤشر بيئة الأعمال.
- تحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة في ظل تذبذب أسعار البترول وعدم استقرارها في الأسواق الدولية، وفي ظل التحضير للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- توضيح السياسات الاقتصادية واستقرارها وهي تتمثل في كل من السياسة النقدية والمالية وسياسة التأمين والشفافية في المعاملات.
- توفير البنية التحتية الملائمة للاستثمارات ووفرة المناطق الحرة.

- التخلي عن الحماية وتحرير أسعار الصرف الأجنبية والاهتمام أكثر بالقطاع الخاص والرفع من كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير الدولية.
- تطوير بيئة الاستثمار في كافة مناطق الوطن لأحداث انتشار جغرافي وتنوع في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها الجزائر.
- زيادة الحوافز الجمركية للاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية في الجزائر كقطاع السياحة والزراعة.

ب- المحور السياسي:

- تقليل المخاطر السياسية من خلال الحفاظ على الاستقرار الأمني ومحاربة الصراعات الداخلية التي من شأنها العصف بالاستقرار السياسي في الجزائر.
- الاستقرار في المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.

ج- المحور الإداري والقانوني:

- محاربة البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتوضيح الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع نظام معلومات خاص بالمستثمرين الأجانب يمكنهم من الحصول على إحصائيات ودليل الاستثمار في الجزائر.
- وضع المزيد من القوانين الخاصة بالاستثمار الي تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وتفعيلها وفقا للتنظيمات الدولية لحماية المستثمر.
- وجود نظام قضائي فعال لحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والجزائر بكفاءة عالية.
- إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال تبادل الاستثمارات بين الجزائر والدول الأخرى لما لها من امتيازات وتسهيلات.

د- المحور الاجتماعي:

- محاربة ظاهرة الفساد والرشوة وتسهيل المعاملات الإدارية.
- توفير اليد العاملة المؤهلة خاصة في ظل التطور التكنولوجي للتجهيزات والمعدات المستعملة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتطلب مهارة عالية وقدرات وخبرات في جميع الأنشطة التي تعمل بها كما أبرزت عدة دراسات استقصائيات أن الاستقرار السياسي واليد العاملة الماهرة من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 01: دراسة استقصائية مع أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات

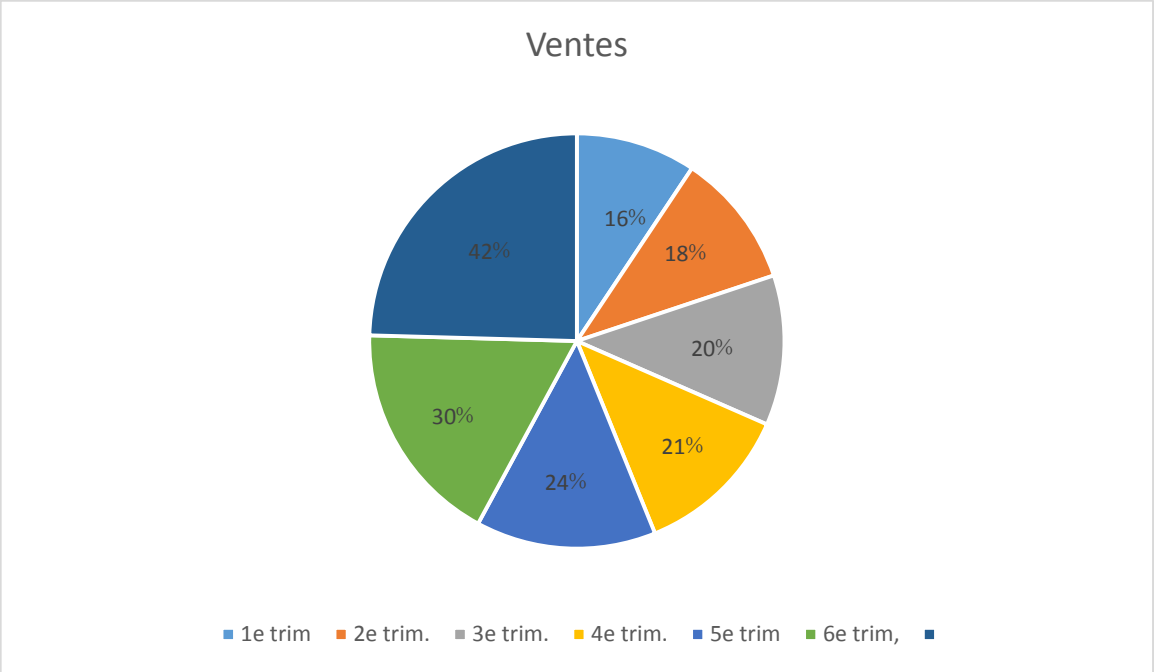

المصدر: (غريب، 2012).

من الشكل رقم ( ) تظهر الأهمية البالغة لاستقرار السياسي وتوفر اليد العاملة والكفؤة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، لذا على الجزائر أن توظف الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به حاليا في جذب أكبر عدد من الاستثمار الأجنبي إضافة إلى زيادة تأطير المتخرجين الجامعيين وتأهيلهم حسب المواصفات والمتطلبات التكنولوجية الحديثة التي تشترط الشركات المتعددة الجنسيات حاليا توفرها في اليد العاملة.

المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2006-2020

المطلب الأول: تقييم مناخ إ أ م وفقا لبعض المؤشرات

الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري

يقصد بالمناخ الاستثماري "مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين" (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2012-2013، صفحة 18). هذه الظروف هي متعددة ومتغيرة، كما أنها متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومحصلة تفاعلها تترجم كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار، لذلك يطلق عليها بمحددات الاستثمار.

مقومات المناخ الاستثماري:

لقد حظيت المتغيرات المحددة للمناخ الاستثماري باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، مع ذلك فإن النظرية الانتقائية لداننغ Dunning تُعد إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها قبولا، فمن خلال نموذجه أكد داننغ على وجوب توافر مزايا داخلية للمؤسسة وأخرى خاصة بالدولة (**إساعيل و حسن قاسم، 2017، الصفحات 6-7**). وعموما يمكننا تجميع مرتكزات المناخ الاستثماري ضمن المحاور الخمسة التالية:

1.2 المقومات السياسية والأمنية:

أبرزت العديد من الدراسات علاقة الارتباط الموجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة ومعدلات تدفق الاستثمار الأجنبي. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بجملة من العوامل أهمها (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2012-2013، الصفحات 15-16**):

- النمط السياسي المتبع من حيث سيادة الديمقراطية، استقرار الحكومة، وغيرها؛
- درجة تدخل المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد؛
- حرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة؛
- الاستقرار والأمان الداخلي، استقرار الحدود الدولية، وجودة العلاقات مع دول العالم.

2.2 المناخ القانوني والتشريعي:

يكتسي العامل التشريعي أهمية كبيرة للمستثمر الأجنبي لكونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة. فوجود قوانين واضحة للملكية هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاستثماري، في حين تعدد وتضارب وعدم وضوح هذه القوانين يشكل عائقا أمام الاستثمار. يضاف إلى ذلك فاعلية القضاء التي تتجسد من خلال وجود نظام قضائي فعال، عادل، سريع، وقادر على تنفيذ الأحكام وبتكلفة معقولة. أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد قام منذ الاستقلال بإصدار العديد من قوانين الاستثمار، نستعرض أهمها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) تطور الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر

القانون	سنة الصدور	الملاحظات
قانون رقم 63-277	26 جويلية 1963	- أول قانون صدر بعد الاستقلال لتنظيم الاستثمار؛ - اعتبر القطاع الخاص كقطاع هامشي يؤدي بعض المهام الاقتصادية الثانوية؛ - ضمن للدولة حق التدخل في شؤون القطاع الخاص الوطني منه والأجنبي.
قانون رقم 66-284	15 سبتمبر 1966	- جاء لإلغاء القانون رقم 63-277؛ - أعطى الأولوية للرأسمال الوطني، كما ألزم نظيره الأجنبي بشروط إضافية عند الترخيص بالاستثمار،

		هذا الأخير ينحصر فقط في قطاعي الصناعة والسياحة.
قانون رقم 82-11	21 أوت 1982	- تنظيم نشاط الاستثمار الوطني الخاص.
قانون رقم 82-13	28 أوت 1982	- تنظيم النشاط الاستثماري الأجنبي؛ - ينحصر تطبيقه فقط في مجال الاستثمار الأجنبي المشترك؛ - تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49%.
القانون رقم 86-13	19 أوت 1986	- تعديل القانون 82-13 من خلال التخفيف من التزامات المستثمر الأجنبي؛ - ألغاء حق الطرف الجزائري في توجيه ومراقبة نشاط الاستثمار المشترك مع عدم تمكين الطرف الأجنبي من السيطرة على تسييره؛ - حق الطرف الأجنبي في تحويل أرباحه إلى الخارج.
قانون النقد والقرض 90-10	14 افريل 1990	- بداية الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ - إمكانية غير المقيمين الاستثمار في الجزائر.
المرسوم التشريعي رقم 93-12	05 أكتوبر 1993	- منح المستثمر الأجنبي إمكانية التملك الكامل للمشروع؛ - المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛ - إنشاء الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI.

الأمر رقم 01-03	20 أوت 1993	- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، واستبدال الشباك المركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بالعاصمة بشباك لا مركزي على مستوى الولايات، كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار؛ - خضوع الاستثمار الوطني والأجنبي لنفس التشريع.
الأمر رقم 06-08	15 جويلية 2006	- منح مزايا إضافية للاستثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني: ضمانات قانونية، حوافز ضريبية وشبه ضريبية، وغيرها.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (بن حسين، 2007/2006، الصفحات 111-117) و (نشمة، 2018/2217، الصفحات 119-131).

نستخلص من الجدول السابق أن الجزائر اعتمدت ترسانة من القوانين والتشريعات المتعاقبة بغية استقطاب الرأسمال الأجنبي، وأن هذه القوانين اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية؛ مع ذلك فإن الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر كان بدءا من قانون النقد والقرض رقم 90-10، تبعه المرسوم التشريعي رقم 93-12، ثم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار. وقد كشف وزير الصناعة في هذا الصدد عن الانتهاء من إعداد قانون جديد للاستثمار قبل شهر أكتوبر 2020، والذي سيسمح بتسهيل وبعث عجلة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص.

3.2 المقومات الاقتصادية:

للعوامل الاقتصادية دور محوري في تكوين المناخ الاستثماري لبلد معين، وهي تشتمل على العديد من العوامل نذكر منها:

الجدول رقم (2): أهم المحددات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

– مدى توافر البنية التحتية الأساسية من شبكات المواصلات، المياه، الطاقة، وغيرها؛	– مدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي؛
– استقرار معدلات النمو الاقتصادي؛	– درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة؛
– مدى استقرار السياسات السعرية، أسعار الصرف، ومعدلات التضخم؛	– حجم السوق المحلي ومعدل نموه، فكلما كبر حجم السوق الداخلي أدى ذلك إلى الاستفادة من وفورات الحجم؛
– النظام الضريبي وما يحتويه من إعفاءات ضريبية للمستثمرين؛	– مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بجودة عالية وأسعار تنافسية؛
– مرونة واستقرار السياسات المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات؛	– درجة الانفتاح الخارجي، فالتجارة والاستثمار الأجنبي عنصران مكملان لبعضهما.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (قعلول، 2017، الصفحات 12-14) و (أبو قحف، 2019، الصفحات 144-147).

4.2 المقومات الاجتماعية والثقافية:

تتمثل في مجموع العوامل المؤثرة في المورد البشري من حيث الكم والكفاءة، ومن بينها: السياسات التعليمية، معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي، معدلات التشغيل والبطالة، قوانين وإجراءات العمل السارية، درجة الوعي الصحي والتأمينات الاجتماعية المتبعة، الحصول على الكهرباء ومياه شرب نقية، وغيرها.

5.2 المناخ المؤسسي والإداري:

ويشمل كافة العوامل المتعلقة ببيئة أداء الأعمال من حيث آليات تأسيس المشاريع الاستثمارية واستخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية العقارية، مرونة دفع الضرائب، وآليات توظيف العمال والاستغناء عنهم وغيرها.

ومن أهم مظاهر المناخ الإداري الجاذب للاستثمار وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المستغرق للحصول على تراخيص إنشاء المشاريع الاستثمارية، علاوة على محاربة البيروقراطية والفساد المالي والإداري في الجهاز الحكومي. والجدول الآتي يلخص أهم هيئات الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم (3): أهم تطورات الإطار المؤسساتي للاستثمار في الجزائر

الهيئة	أهدافها
وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI	– جاءت بموجب المرسوم رقم 93-12 بهدف ترقية الاستثمارات ودعم ومساعدة المستثمرين.
المجلس الوطني للاستثمار CNI	– أستحدث في إطار قانون 2001، ومن مهامه: رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار؛ تحديد شروط الاستفادة من حوافز الاستثمار.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	– أنشئت لتحل محل APSI حيث تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار، بهدف تقديم التسهيلات الإدارية للمستثمرين.
الشباك الموحد اللامركزي	– وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويوجد على مستوى كل ولاية. حيث تم تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بملف

	الاستثمار في شباك موحد وظيفته تقديم الخدمات الإدارية المتعلقة بإنجاز مشروع استثماري.
صندوق دعم الاستثمار	- تمويل الأنشطة المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار؛ - تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء، الغاز، الماء، والهاتف.
الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري	- جاءت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 بتاريخ 23 أفريل 2007، وهي بمثابة بنك للمعلومة عن شغور الأراضي وحول الطلب والعرض العقاري.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (بن حسين، 2007/2006، الصفحات 126-129) و (نشمة، 2018/2017، الصفحات 133-140).

من خلال الجدول نلاحظ أن أهم ما جاءت به قوانين الاستثمار من هيئات ومؤسسات نذكر منها: المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الموحد اللامركزي، وصندوق دعم الاستثمار.

واستنادا إلى استقصاء لمناخ الاستثمار قام به البنك الدولي، وشمل 26000 شركة في أكثر من 53 دولة فإن الأهمية النسبية لمكونات المناخ الاستثماري بالنسبة لهذه الشركات هي كالتالي: 28% لغموض السياسات؛ 23% لعدم استقرار الاقتصاد الكلي؛ 19% للضرائب؛ 10% للوائح التنظيمية؛ 10% للرشوة؛ 4% للتمويل؛ 2% لتوفر الكهرباء؛ 2% لتوفر المهارات؛ و2% للجريمة. أي أن المقومات السياسية هي أهم محددات المناخ الاستثماري بالنسبة لهذه الشركات محل الدراسة، تليها في المركز الثاني العوامل الاقتصادية.

الفرع الثاني: مؤشرات تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في تقييم المناخ الاستثماري منها المؤشرات الاقتصادية للدولة كمعدل النمو والبطالة والميزان التجاري، وهناك فئة أخرى من المؤشرات المركبة تصدر عن مؤسسات وهيئات دولية. هذه الأخيرة هدفها تحديد أهم النقائص التي يعاني منها البلد والتي تحول دون جذبه للاستثمارات الأجنبية، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية وجود علاقة قوية بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من الاستثمار الأجنبي. وسنحاول في هذه النقطة تقديم عرض موجز لأهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية:

1.3 مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1979 ضمن تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتكمن أهميته في أنه يُعد تقييما شاملا لمناخ الاستثمار في أكثر من 130 دولة.

تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي يتناول القدرة التنافسية انطلاقا من 12 عاملا: البيئة المؤسسية، البنية الأساسية، البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطور بيئة الأعمال، والابتكار. الركائز الـ 12 تم تجميعها في ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة محفزات الكفاءة، ومجموعة عوامل الابتكار والتطوير **(World Economic Forum, 2016, p. 5)**.

2.3 مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

وهو عبارة عن مؤشر مركب يصدره سنويا البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وقد صدر أول تقرير عن ممارسة أنشطة الأعمال عام 2003 وغطى آنذاك 5 مجالات و133 بلدا. ويعد التقرير بمثابة بارومتر لقياس الإجراءات الحكومية أو البيئة الإجرائية الخاصة بالشركات المحلية **(The World Bank& The International Finance Corporation, 2012, p. 15).**

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية: مؤشر بدء النشاط التجاري مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع **(The World Bank& The International Finance Corporation, 2012, p. 19)**

هذ الأخير أصبح يسمى بدءا من تقرير 2012 بمؤشر تسوية حالات الإعسار، كما أضيف في تقرير 2012 مؤشر توصيل الكهرباء **(The World Bank& The International Finance Corporation, 2012, p. 62)**

3.3 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

يهتم هذا الصنف من المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الخطار في البلد المضيف. والملاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الدولية المتعلقة بالمخاطر القطرية والصادرة عن جهات دولية متخصصة ومن بينها:

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية، وذلك منذ عام 1980. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر المالية،

ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2012-2013، الصفحات 55-56**).

- **مؤشر كالة دان آند براند ستريت:** يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المتعلقة بعمليات التبادل التجاري من خلال أربع مجموعات تغطي المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية الكلية، المخاطر الخارجية، والمخاطر التجارية (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2012-2013، صفحة 271**).

- **مؤشر الكوفاس:** يصدر عن الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية "كوفاس" منذ سنة 1996 بهدف قياس المخاطر المرتبطة بقدرة الدول على السداد، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الفرعية كالمخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الأعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، وغيرها (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2012-2013، صفحة 24**).

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

الفرع الأول: اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2006-2020

إن تحسين مناخ الاستثمار في أي بلد يعكس بشكل مباشر على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذا البلد، لذلك كان من الطبيعي أن يسجل لهذا النوع من الاستثمار تدفقات ضعيفة إلى الجزائر بسبب تأزم الوضع الاقتصادي والأمني خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينيات من القرن الماضي، لكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحسين الوضع الأمني بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في تزايد واستطاعت الحكومة من خلال الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أن توجه

مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات عديدة ومن بينها قطاع النقل الذي عرف تأخرا مقارنة بالدول المتطورة وبعض الدول النامية.

أما خلال الفترة 2010-2018 فقد شهد العالم لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاض، فقد بلغ سنة 2010 حوالي 2264 مليون دولار، أي بانخفاض بلغ حوالي 17.5% عن النسب السابقة، ليرتفع في سنة 2011 ليبلغ حوالي 2571 مليون دولار، لينخفض بعد ذلك في سنة 2012 ليبلغ حوالي 1499 مليون دولار أي بمعدل انخفاض ليبلغ حوالي 42% ليرتفع سنة 2013 ليبلغ حوالي 1691 مليون دولار، ثم في سنة 2014 انخفاض ليبلغ حوالي 1507 مليون دولار ليستمر في الانخفاض ليحقق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق سلبي في سنة 2015 حيث يبلغ حوالي 587 مليون دولار، ليرتفع بعد ذلك ليسجل تدفقا بلغ حوالي 1637 مليون دولار في سنة 2016 و1506 مليون دولار سنة 2018.

إن هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد على هيمنة القطاع المحروقات، وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع. إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة مما جعل التردد والخوف يسود الموقف **الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.**

الجدول رقم (4): اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2006-2020)

السنة	الحجم	م- النمو %
2006	1795	66

2007	1662	7.4 -
2008	2646	59.2
2009	2746	3.77
2010	2264	17.55-
2011	2571	13.56
2012	1499	41.69 -
2013	1691	12.8
2014	1507	10.88 -
2015	587	139 -
2016	1637	378.87
2017	1232	24.74
2018	1508	22.24
2019	1602	23.86
2020	1703	25.88

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على البيانات (**المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار السنوات مختلفة**).

الشكل رقم (02): اتجاهات حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2006-2020).

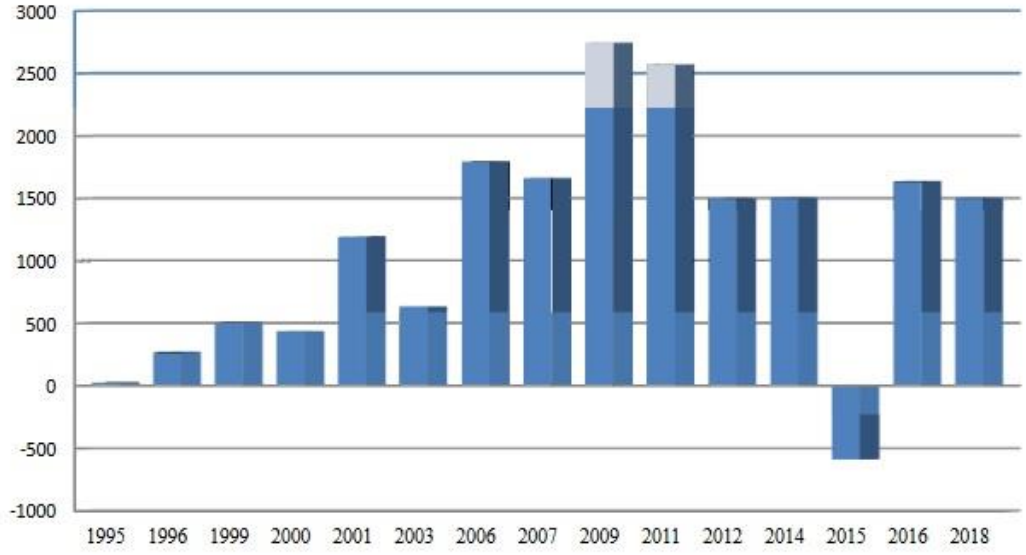

الفرع الثاني: تحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر

تحتل الجزائر حسب تقرير ممارسة الأعمال 2015 الصادر من طرف البنك الدولي المرتبة 154 عالميا من مجموع 189 بلدًا، بعدما كانت في المرتبة 147 عالميا. والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر فيما يتعلق المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال وكذا المؤشرات الفرعية المكونة له.

جدول رقم (5): مكانة الجزائر في بيئة أداء الأعمال

المؤشرات	الترتيب عالميا (189 دولة)		التغير في الترتيب
	2014	2015	
المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال	147	154	-7
بدأ المشروع	139	141	-2
استخراج تراخيص البناء	122	127	-5

تسجيل الممتلكات	156	157	-1
الحصول على الائتمان	169	171	-2
حماية المستثمرين	123	132	-9
دفع الضرائب	174	176	-2
التجارة عبر الحدود	131	131	0
تنفيذ العقود	120	120	0
تسوية الإعسار	94	97	-3
الحصول على الكهرباء	150	147	+3

Source :(Doing Business Data www.doingbusiness.org)

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه، أن الجزائر تحتل في معظم المؤشرات مراكز متأخرة عالميا، كما أن ترتيب الجزائر قد تراجع بصفة شبه كلية في جميع المؤشرات الفرعية، حيث يوجد تحسن واحد في مؤشر توصيل الكهرباء (03 مراكز). كما أنها حفظت على ترتيبها العالمي في مؤشري التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود.

ومن خلال تحليل مكونات المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال، يتبين أن مناخ الاستثمار غير ملائم وغير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع الاستثماري (بدأ المشروع، استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، عمليات التجارة الخارجية)، إذ ساهمت هذه العراقيل في تدني أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

ويمكن إبراز تلك العراقيل الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر منن خلال المؤشرات التالية:

- بدأ المشروع: يحتاج إلى 12 إجراء وفي مدة 20 يوم، وبتكلفة تمثل 10.9% من متوسط الدخل الفردي.
- استخراج التراخيص: يحتاج إلى 17 إجراء وفي مدة 204 يوميًا بتكلفة 0.9 من متوسط الدخل الفردي.
- الحصول على الكهرباء: يستلزم اتخاذ 5 إجراءات وفي فترة زمنية قدرها 180 يوم وبتكلفة تقدر بـ 1295 من متوسط الدخل الفردي.
- تسجيل الممتلكات: تتطلب 10 إجراءات في مدة 55 يوم وبتكلفة تقدر بـ 7.1% من قيمة العقار.
- الحصول على الائتمان: ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر الحصول على الائتمان، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقاط من 12) ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0 نقطة من 8)، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصادية.
- حماية المستثمرين: مؤشر نطاق الإفصاح (4 نقاط من 10)، مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (نقطة واحدة من 10)، مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (4 نقاط على 10)، ومؤشر قوة حماية المستثمرين (3 نقاط على 10).
- دفع الضرائب: يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة، وفي مدة 385 ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية 72.7%.
- التجارة عبر الحدود: يقدر الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير 118 ساعة، وتكلفة تقدر بـ 593 دولار. أما الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد فيقدر بـ 327 ساعة وتكلفة 466 دولار.

- تنفيذ العقود: يبلغ عدد الإجراءات لتنفيذ العقود 45 إجراءً وفي مدة زمنية قدرها 630% بتكلفة تقدر بـ 19.9% من قيمة المطالبة.
- تسوية حالات الإعسار: يتطلب إغلاق المشروع 1.3 سنة وبتكلفة تقدر بـ 4.7 من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية استرداد الدين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية، وقد يصنف يعضها ضمن مشروعات الشراكة، إلا أن أهم الاستثمارات الجنبية المباشرة تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات، خاصة في قطاع المحروقات، والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة.

وفي هذا السياق سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم ثم عرض أهم الدول المستثمرة في الجزائر وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك بما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار)	النسبة%
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	%48.7
أوروبا	4056.1	%28.4
إفريقيا	554.3	%3.9

الشرق الأوسط	317.1	%2.2
أمريكا الشمالية	59.4	%0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	%0.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

ومن خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7% تليها الدول الأوروبية بنسبة 44.7% وسجلت كل من إفريقيا 3.9% ثم الشرق الأوسط بمقدار 2.2% ثم دول أمريكا والبكر الكاريبي بـ 0.1%.

جدول رقم (7): أهم الدول المستثمر في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الدولة	القيمة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	05
سنغافورة	3151	03	01
اسبانيا	2565	10	06
تركيا	2313	04	04
ألمانيا	380	07	07
جنوب افريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10

سويسرا	330	04	04
إيطاليا	332	01	01
المملكة المتحدة	212	02	02
دول أخرى	892	28	24
الإجمالي	4293	82	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

تصدرت الصين المرتبة الأولى بـ 10 مشاريع ثم سنغافورة المرتبة الثانية بـ 3 مشاريع خلال الفترة من 2013 إلى 2017 ثم كل من اسبانيا وتركيا وألمانيا وجنوب إفريقيا وفرنسا على التوالي وبعدها كل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة على التوالي والأرقام موضحة في الجول (القيمة) بإجمالي مشاريع مع مشروع.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وفقا للإحصائيات المتوفرة هل نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديثة منها موضحة في الجدول رقم **(7) والذي يخص الفترة (2013-2017).**

الجدول رقم (8): التوزيع القطاعي على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2013-2017).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة (مليون دج)	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91

الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	06	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	01	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بيانات التصريح بالاستثمار (2013-2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر والتي بلغت 61.93% وبعده قطاع البناء بنسبة 15.76% من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة، ذلك أن هذه القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجاهله المستثمرين الأجانب لذلك نجد قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 1.44% من إجمالي الاستثمارات المحققة ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل.

المطلب الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2020

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات الاقتصادية الدولية التي تتجسد في تملك المستثمر لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين، حيث يعد الاستثمار الأداة المحركة

والدافعة للتنمية الاقتصادية سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة لذلك تعتبر زيادة ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، ومن ثم تقليص الاعتماد على الاستيراد، وتحسين الميزان التجاري، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث إظهار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي من خلال دراسة للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات. الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نقوم من خلال الرسم البياني رقم 01 بدراسة وضع الاستثمار الأجنبي المباشر المتحقق إلى الجزائر خلال فترة (2006-2020)، خارج قطاع المحروقات من خلال تحليل المعطيات التالية:

ونلاحظ أيضا أنه في سنة 2008 عرف تحسنا ملحوظا قدر بـ: 2638.60 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي، حيث كان أهم تطور مسجل فيما يخص هذه التدفقات عام 2009 حيث قدر بـ: 274600 مليون دولار الذي يظل أفضل سنة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى الجزائر، ثم نلاحظ انخفاضا سنة 2010 قدر بـ 230000 مليون دولار وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية "استثمارات في قطاع المحروقات" ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية إلى الارتفاع بمقدار 2.571.00 مليون دولار.

أما خلال 2012 إلى غاية 2015م فلقد تميزت هذه الفترة بالانخفاض المستمر ليصل إلى أدنى قيمة له خلال هذه السنة والتي قدرت بـ: 537.70 مليون دولار وذلك بسبب الانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنويا على خلفية ملف الفساد بشركة « SONATRACH » **(تقرير الأمم المتحدة، الأونكتاد، 2015، ص 17)**، مما أدى إلى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012 إلى 2015 عقب الصدمة اللفظية 2014.

وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تراجعا من 163800 مليون دولار عام 2016 إلى 123000 مليون دولار عام، لترتفع عام 2018 إلى 146600 مليون دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة آنذاك في قطاع المحروقات والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى ان قطاع السيارات ساهم أيضا في الارتفاع المسجل في 2012، وهذا عقب دخول مصانع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاق استثمارها 100 مليون دولار، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) والأمريكي (فورد)، وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2019 إلى ما يقارب 1.4 مليون دولار وذلك بسبب العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ثم عاود الانخفاض في 2020 إلى 112670 مليون دولار وذلك بسبب دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود بسبب جائحة كورونا التي مرت بها الجزائر وجميع دول العالم ونتائجها الوخيمة التي رجعت بالسلب على الاقتصاد العالمي.

الفرع الثاني: دراسة النتائج المحلي الإجمالي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لدولة الجزائر خلال الفترة 2006-2020) بالاعتماد على الرسم البياني رقم 02.

يتضح لنا من خلال الرسم البياني رقم (02) أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عرف تذبذبا خلال الفترة 2000-2020 وهو ما يتضح من خلال الملحق (02) حيث أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز 1%، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فخلال الفترة كان تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة، ومرد ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا خلال سنة 2008 والذي قدر بـ: 60700 مليون دولار، وفي هذه الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادية تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد خلال الفترة 2001-2013، وهي تقريبيا نفس الوتيرة خلال الفترة من 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الأنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 والذي قدر فيها بـ: 125100 مليون دولار إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا طفيفا، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وانهيار احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لكن خلال فترة 2019 إلى 2020 عرف النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا والذي قدر بـ: 109440 مليون دولار سنة 2009 و91000 مليون دولار سنة 2020، وذلك بسبب الجائحة التي مر بها العالم، بسبب انتشار وباء كورونا الذي أثر على العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ويمكن القول أن التغيير الحاصل في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترات ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى برامج الاستثمار العمومية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية الذي وجهت له أهم المشاريع في تلك البرامج إضافة إلى قطاع الفلاحة، وكذا قطاع الخدمات، ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي يبقى ضعيف، لا يعتمد عليه في تحقيق التنمية الشاملة، خاصة أن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف التسعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وعدا تهميش القطاع الخاص، ثم التراجع عن الاستثمار المنتج الذي ميز فترة الثمانينات، وانتهاء بالأزمة المالية – الاقتصادية والسياسية – الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

من خلال الجدول رقم: 01 سوف نقوم بدراسة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

الجدول رقم (9): الهيكل النسبي

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون$)	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	الهيكل النسبي FDI/PIB.HH	الهيكل النسبي
2006	1841	46100	%3.9935	%4
2007	1686.7	52600	%3.2067	%3
2008	2638.6	60700	%4.3470	%4
2009	2746.9	66900	%4.1060	%4
2010	2300	77700	%2.9601	%3
2011	2571	93600	%2.7468	%3
2012	1500	106800	%1.4045	%1
2013	1691.8	115900	%1.4597	%1
2014	1502	125100	%1.2006	%1
2015	537.7	120330	%0.4469	%0
2016	1638	115440	%1.4189	%1
2017	1230	118880	%1.0347	%1
2018	1466	126720	%1.1569	%1
2019	1381	109440	%1.2619	%1
2020	1126.7	91000	%1.2381	%1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق 1 و 2 برنامج EXEL 2007.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسب تتوزع كما يلي:

- أعلى قيمة: 4.3470.
- أدنى قيمة: 0.
- المتوسط الحسابي: 1.8955.
- الانحراف المعياري: 1.2546.

والشكل (3) الآتي يبين لنا بيانيا نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2006-2020).

من خلال المنحى البياني نلاحظ انخفاض شديد في نسبة ما يمثله الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات وتذبذب في النسب خلال الفترة (2006-2010)، ومرد ذلك إلى الظروف الأمنية الغير مستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، ثم أخذ المنحنى تصاعدا حيث وصل للذروة بـ 4.3470% سنة 2008، وفي هذه الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني ثم من 2012 إلى 2015 عرفت انخفاضا حتى وصل إلى 0.4469%، وهذا ما يعني أن المخططات الخماسية لانعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، ثم عادت للتعافي حتى سنة 2020 لكن بوتيرة ثابتة، وكان الارتفاع طفيفا في حدود 1%، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط، وانهيار احتياطي الصرف، بالإضافة إلى الأزمة التي شهدها العالم جراء وباء كورونا.

المطلب الثاني: مقومات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: المقومات القانونية والإدارية

- انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين: يلاحظ أن الجزائر تفتقد لنظام معلوماتي يكون دليل للمستثمر ويحتوي على مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين الأجانب يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول فرص الاستثمار بالجزائر.
- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، وهذا راجع لكثرة التعقيدات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وطول مدة الحصول عليها؛

- تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الاستثمار، من شركات التسيير والمساهمة والمجلس الوطني للاستثمار ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية والمتدخلين من مصالح الجمارك والموانئ والضرائب وأملاك الدولة وغيرها من الهيئات التي تدخل في مسار الاستثمار؛ **(طير، 2018، صفحة 30)**.
- اعتماد السلطات الجزائرية المادة 4 مكرر في قانون المالية التكميلي 2009 والتي أضيفت إلى الأمر رقم 03-01 المتعلق بالاستثمار لفرض إلزامية اللجوء إلى البنوك المحلية الوطنية لضمان التمويل الضروري لإنجاز المشاريع في سياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي عدم الاستدانة من الخارج والتوجه حصرا إلى التمويل عبر البنوك الجزائرية. وشكل هذا العامل عائقا رئيسيا، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل على مستوى البنوك الجزائرية بالنظر إلى الاعتبارات البيروقراطية التي تعتري تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فضلا عن بطء الإجراءات، ووجدت استثمارات أوروبية وأخرى عربية خاصة خليجية نفسها أمام وضعية معقدة. ورغم تسجيل نسبة معتبرة من المشاريع المتوقفة منذ سنوات أو المعطلة، إلا أن السلطات العمومية أبقت على التدابير المعتمدة في قانون المالية التكميلي 2009، بحجة تفادي الاستدانة من الخارج، وإن كانت عملية الإقراض تتم لحساب شركات ومؤسسات ولا تقع على عاتق الدولة؛
- ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى 3 أو 4 سنوات. **(طير، 2018، صفحة 33)**.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات القانونية والإدارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن تلخيص أهم الحلول المقترحة لمعالجة مختلف العراقيل القانونية والإدارية التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

- ✓ العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار وسن قوانين واضحة وغير قابلة للتأويل؛
- ✓ تفعيل الشباك الوحيد وتبسيط الإجراءات وسرعة إصدار تراخيص البناء والاستثمار؛
- ✓ تفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛
- ✓ تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية، فضلاً عن تفعيل دور سفارات الجزائر بالخارج في هذا المجال؛
- ✓ ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخالٍ من البيروقراطية والرشوة؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وننوه هنا بالتجربة الإماراتية، حيث نجحت الإمارات في جلب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في 2015؛
- ✓ إلغاء قاعدة 51/49 في قانوني المالية والاستثمار، وتطبيقها فقط في قطاعات استراتيجية محددة؛
- ✓ تغيير ذهنيات وممارسات القائمين على ملف الاستثمار، وإشراك المستثمرين في وضع وإعداد مختلف السياسات والقوانين المتعلق بهذا المجال من أجل بلوغ الأهداف المنشودة **(طير، 2018، صفحة 34)**؛
- ✓ رفع القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج؛

- ✓ إلغاء القوانين والإجراءات ذات الطبيعة التأميمية (كحق الشفعة مثلاً)؛
- ✓ إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمها: ملكية تصل إلى 100% للأجانب، مزايا جبائية مغرية؛
- ✓ إطلاق رؤية الجزائر 2030 يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم ركائزها **(طير، 2018، صفحة 36)**.

خلاصه الفصل الثاني

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة من الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري من طرف الحكومة الجزائرية وما تقدمهم من ضمانات وحوافز لتشجيع المستثمرين الأجانب إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يتسم بالضعف وذلك نظرا لجمله من العراقيل التي تعيق انسياب رؤوس الأموال كمشكله التمويل وتفشي الرشوة والبيروقراطية بالإضافة إلى أنشطه السوق الموازية بالإضافة إلى عدم استقرار الاطار التشريعي مشكله العقار الصناعي وعدم الترويجية للفرص استثماريه المتاحة كما أن الجزائر سجلت ضعف وتراجع في مختلق المؤشرات الدولية والإقليمية في تقييم مناخ الاستثمار كمؤشر سهوله الأعمال ومؤشر التنافسية للدولة وادى ذلك إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار المحلي.

خاتمة

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ذلك كليا من خلال البرامج المنتهية من طرف السلطات في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم والتي تهدف إلى ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من أزمة العمالة في محاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والرغبة فيه من خلال إصدار مجموعه من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب شغل في الجزائر تملك مؤهلات وعناصر جذابه للاستثمار الأجنبي بقطاع المحروقات وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك أفاقا واسعة أمامه في جميع القطاعات.

اختيار الفرضيات:

1-تبين لنا من خلال دراستنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتمويل مختلف المشاريع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا لتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للاقتراض الدولي.

توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عده نظريات منها التقليدية والحديثة وبالتالي تحقق صحة الفرضية.

2-إن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة من الزمن وبالتالي تحقيق صحة الفرضية.

3-يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي لكن بمساهمة محدودة نظرا لضعف حجم تدفقاته الواردة ويرجع ذلك لأن مصدر الدخل في الجزائر لا يزال يرتبط بقطاع المحروقات وبالتالي تحقق صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث أمكننا الوصول إلى جملة من النتائج والتي سنحاول عرضها كما يلي:

1- يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي.

2- تزايد اهتمام الجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير الضمانات لها إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يرقى إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة.

3- أثر تطبيق القاعدة 51/49 سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حيث شكلت القاعدة عائق كبير للعديد من المستثمرين الأجانب.

4- إن تأثير الاستثمارات الأجنبية أثر على وتيرة النمو الاقتصادي محدودة لان مصدر الدخل في الجزائر لا يزال يرتبط بقطاع المحروقات.

5- الاستثمار المحلي يساهم بنسبه كبيرة في جلب المشاريع.

6- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضئيل نوعا ما إذ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي لم تتعدي 2% من تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فتره الدراسة.

7- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة طردية حيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

التوصيات:

1- تطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد.

2- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيقي لتحقيق أي تنمية ويتم ذلك من خلال تأهيله وتدريبه حتى يكون قادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وسينعكس ذلك إيجابيا على الشركات الأجنبية والمحلية.

3- ضرورة العمل على تغيير وجه الجزائر الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات على أن يمثل القطاعات المنتجة الأخرى خاصه الفلاحة والسياحة وتعظيم حجمها.

4- متابعة المستثمر المحلي لتدعيم مشروعه ماديا وماليا مع تقديم دراسة أوليه ونهائية يراد تنفيذها والحد من العراقيل التي تبطئ في استمرارية أو توسيع المشروع.

5- الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.

6- الاستفادة من تجارب الدول النامية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها والنتائج المتوصل إليها نقترح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والمتعلقة بـ:

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري.

2- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات.

3- قياس وتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

I.الكتب:

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات. (2012-2013).

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار السنوات مختلفة. (بلا تاريخ).

3-أمال معط الله. (2014). آثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012/1970)،. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، (صفحة 124).

4-بلال بوجمعة. (2012-2013). سياسة استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر "دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011" (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

5-بولرباح غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث(10)، صفحة 109.

6-خالد أعميري. (2014-2015). أثر الاستثمار الخاص على التنمية في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

7-عبد الحق طير. (2018). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة: جامعة مرباح.

8-عبد الصمد لعرشي. (2016-2017). دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير. كلية العلوم والتسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

9-غرزولي ايمان. (2018/2017). العوامل مؤثرة على تطبيق التجارة الالكترونية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1. سطيف.

10- كمال عليوش قربوع. (2005). التحكيم التجاري الدولي في الجزائر (الإصدار 3). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11- محمد إساعيل، و جمال حسن قاسم. (2017). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

12- محمد عمر الشويرف. (2015). التجارة الالكترونية في ظل نظام التجارة العالمي. دار زهران للنشر.

13- ناصر دادي عدون، و التهامي طواهر محمد. (بلا تاريخ). تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصادي الجزائري خلال فترة 1994-1998، وآفاقه (دراسة غير منشورة).

14- نشمة ياسين. (2017-2018). مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (أطروحة دكتوراه). كلية إدارة المنظمات، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

15- ياسين سعد غالب، و العلاق بشير عباس. (2006). الأعمال الالكترونية. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2011).

17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات. (2012-2013).

18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار السنوات مختلفة. (بلا تاريخ).

19- بلال بوجمعة. (2012-2013). سياسة استهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر "دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011" (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

20- بولرباح غريب. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث(10)، صفحة 109.

21- خالد أعميري. (2014-2015). أثر الاستثمار الخاص على التنمية في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

22- عبد الصمد لعرشي. (2016-2017). دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير. كلية العلوم والتسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

23- كمال عليوش قربوع. (2005). *التحكيم التجاري الدولي في الجزائر* (الإصدار 3). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

24- محمد إساعيل، و جمال حسن قاسم. (2017). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

25- ناصر دادي عدون، و التهامي طواهر محمد. (بلا تاريخ). تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصادي الجزائري خلال فترة 1994-1998، وآفاقه (دراسة غير منشورة).

26- نشمة ياسين. (2017-2018). مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (أطروحة دكتوراه). كلية إدارة المنظمات، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

1- Almarsal.com/post/939236, أ. ل. (s.d.).

2- Christina Waiss. (2020). Récupéré sur www.

3- Doing Business Data www.doingbusiness.org. (s.d.).

4- Doing Business Data www.doingbusiness.org. (s.d.).

5- Hassan, K. (s.d.). FDI information technology and iconomic Growth in the mena region 10th ERF pager., (p. 1.2).

6- https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/28. (2015).

7- https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/28. (s.d.). التجارة الالكترونية بين الواقع والحقيقة.

8- LINCTAD. (2021).

9- Mohamed Al Arian , Mohamed El Gamel. (july1997). >Attracting Foreing Direct Investment To Arab Countries getting reght<. Economic research forum, N9718, p. 72. Egypt.

10- Mommet, J. (1998). Invertissement Direct Etranger. Centre de paris sud (p. 2). paris: Economica.

11- Ne.Thi, S. (2009). Development and Environmental Economics., (p. 12).

12- Nouel, G. L. (1984). Les relations financières avec l'étranger (éd. 2). paris: Juridiction joly.

13- Nouel, G. L. (1984). Les relations financières avec l'étranger (éd. 2). paris: Juridiction joly.

14- Nour-Eddine, T. (1976). Les Sociétés étrangères en Algérie. Algér, Algér: Office des publications universitaires.

15- Nour-Eddine, T. (1976). Les Sociétés étrangères en Algérie. Algér, Algér: Office des publications universitaires.

16- Olivia De Beukelaer. (2020). Récupéré sur www.

17- Sales Ponce. (2020). Récupéré sur www.

18- Simon kemp. (2021).

19- T.R.Jain ;O.P.Khanna;Vir Sen: . (2012). Development and Environmental Economics and international Trade., (p. 17).

20- The World Bank& The International Finance Corporation. (2012).

21- The World Bank& The International Finance Corporation. (2012).

22- World Economic Forum. (2016).

23- World Economic Forum. (2016).

24- WTO. (2020).